

الأقوال الأصولية

لأبي محمد إسماعيل بن علي البغدادي الحنبلي
"في مسائل الحكم والأدلة الشرعية ودلالات الألفاظ"

إعداد

د. أحمد بن محمد السراح
الأستاذ المساعد بقسم أصول الفقه
بكلية الشريعة - الرياض



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان وسار على هديهم إلى يوم الدين. أما بعد:

فإنَّ دراسة أصول عالم من العلماء، له أهمية كبيرة في معرفة الأقوال والوجوه المختلفة لمسائل العلم، وقد اخترت أن يكون عنوان هذا البحث:

«الأقوال الأصولية لأبي محمد إسماعيل بن علي البغدادي الحنبلي، في مسائل الحكم والأدلة الشرعية ودلالات الألفاظ»

وسأستكمل بقية أقواله في المسائل الأصولية.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تتلخص أهمية هذا الموضوع وأسباب اختياره في الأمور الآتية:

١ - أن أبا محمد إسماعيل بن علي البغدادي (ت ٦١٠هـ)، من علماء الحنابلة المتقدمين؛ حيث عاش أغلب حياته في القرن السادس الهجري، وله أقوال أصولية منشورة في كتب أصول الفقه لم تجمع بعد، وكتبه التي ينقل عنها الحنابلة لم أعثر بعد البحث والتقصي على شيء منها، فهي في عداد المفقود، فجمع أقواله فيه استدراك ولو لنزر يسير من هذا التراث المفقود.

٢ - تزداد أهمية هذا الموضوع حينما يكون العالم الذي ستجمع أقواله له مكانة علمية، والفخر إسماعيل البغدادي بلغ مكانة علمية متميزة عند علماء المذهب؛ حيث إنهم ينقلون عنه في مسائل أصولية كثيرة ويبرزون أقواله، سواء أكانت موافقة لما عليه جمهور الحنابلة أم مخالفة لهم.

٣ - أن جمع أقوال أبي محمد البغدادي المتفرقة وتبويبها وترتيبها والاستدلال لها، فيه مشاركة في تحرير الأقوال الأصولية.

خطة البحث:

تتكون الخطة من: مقدمة، وتمهيد، وفصلين.

المقدمة: وقد بينت فيها أهمية الموضوع وأسباب اختياره، وخطة البحث.

التمهيد: في ترجمة أبي محمد إسماعيل البغدادي. وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: اسمه وشهرته.

المبحث الثاني: مولده ونشأته وطلبه للعلم.

المبحث الثالث: تلاميذه ومصنفاته ووفاته.



الفصل الأول: أقواله في المبادئ الكلامية والحكم والأدلة الشرعية.

وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: الدليل.

المبحث الثاني: الحد.

المبحث الثالث: الطاعة والعبادة.

المبحث الرابع: حكم فعل النبي ﷺ غير الجبلي مما يقصد به القرية.

المبحث الخامس: أنواع الاستدلال.

المبحث السادس: شرع من قبلنا.

المبحث السابع: قول الصحابي.

الفصل الثاني: أقواله في دلالات الألفاظ. وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: الأمر. وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: حد الأمر.

- المطلب الثاني: هل يعتبر في الأمر العلو والاستعلاء؟

المبحث الثاني: حد العام.

المبحث الثالث: دلالة العام.

المبحث الرابع: تخصيص الكتاب بخبر الواحد.

المبحث الخامس: مفهوم الموافقة. وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: دلالة مفهوم الموافقة.

- المطلب الثاني: أنواع مفهوم الموافقة.

المبحث السادس: الحصر بـ «إنما» ماذا يفيد؟ الخاتمة.

ثبت المصادر والمراجع.

منهج البحث:

- ١ - جمع المادة العلمية من مصادرها الأصلية، وذلك باستقراء وتتبع أقوال أبي محمد إسماعيل البغدادي في مظانها من كتب أصول الفقه، وبخاصة كتب الحنابلة.
- ٢ - قمت بتبويب وترتيب أقوال أبي محمد البغدادي بما يتفق مع كتب الحنابلة التي نقلت عنه.
- ٣ - إبراز رأي أبي محمد البغدادي في صدر كل مسألة، بعنوان مستقل.
- ٤ - توثيق أقوال أبي محمد البغدادي من كتب الأصول التي نقلت عنه، وبخاصة كتب الحنابلة، وهي - على الترتيب -:
 □ «المسودة»، لآل تيمية.
 □ «أصول الفقه»، لابن مفلح.
 □ «التحبير شرح التحرير»، للمرداوي.
 □ «شرح الكوكب المنير».
- ٥ - ذكر الأقوال في المسألة، مع نسبتها لأصحابها، وعزو النسبة إلى مصادرها، والإشارة إلى قول أبي محمد البغدادي ضمنها.
- ٦ - الاستدلال للقول الذي اختاره أبو محمد البغدادي فقط، ولم أذكر أدلة الأقوال الأخرى؛ وذلك نظراً لكثرة المسائل التي لأبي محمد فيها رأي، فلو استدلت لجميع الأقوال لكان في ذلك تطويل واستطراد لا يتناسب مع طبيعة هذا البحث.



- ٧ - إذا كان قول أبي محمد البغدادي مرجوحاً فأذكر ما ورد على الأدلة من مناقشة.
 - ٨ - عزو الآيات بذكر رقم الآية واسم السورة.
 - ٩ - تخريج الأحاديث من مصادرها، وإذا كان الحديث قد أخرجه البخاري ومسلم فأكتفي بتخريجه منهما.
 - ١٠ - الترجمة للأعلام غير المشهورين، وهم الذين لا يوجد لهم كتب في أصول الفقه.
 - ١١ - وضع خاتمة بينت فيها أهم نتائج البحث.
- وصلّى الله وسلّم وبارك على عبده ورسوله محمد.



التمهيد

ترجمة أبي محمد إسماعيل بن علي البغدادي

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: اسمه وشهرته.

المبحث الثاني: مولده ونشأته وطلبه للعلم وشيوخه.

المبحث الثالث: تلاميذه ومصنفاته ووفاته.



المبحث الأول

اسمه وشهرته

اسمه: إسماعيل بن علي بن حسين البغدادي الأزجي المأموني.

كنيته: أبو محمد.

لقبه: يلقَّب بـ «فخر الدين».

شهرته: يعرف بـ «ابن الرِّفَاء» وبـ «ابن الماشطة»، واشتهر تعريفه بـ «غلام ابن المنِّي»^(١).



(١) له ترجمة في: ذيل طبقات الحنابلة (٦٦/٢)؛ المقصد الأرشد (٢٦٨/١)؛ المنهج الأحمد (٩٧/٤)؛ تاريخ الإسلام للذهبي (حوادث ووفيات سنة ٦٠١ - ٦١٠) ص ٣٦٠؛ تاريخ ابن الفرات ١٤٢/١/٥؛ رفع النقاب عن تراجم الأصحاب ص ٢٢٤؛ تاريخ إربل (٣٤٨/١)؛ سير أعلام النبلاء (٢٨/٢٢)؛ مرآة الزمان (٥٦٥/٨)؛ التكملة لوفيات النقلة للمنذري (٢٧٢/٢ - ٢٧٣)؛ الذيل على الروضتين تراجم رجال القرنين السادس والسابع ص ٨٤ - ٨٥؛ تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب (١١٥/٣/٤)؛ المختصر المحتاج إليه (٢٤٤/١)؛ العبر (٣٤/٥)؛ الوافي بالوفيات (٩٤/٩)؛ البداية والنهاية (٦٥/١٣)؛ لسان الميزان (٤٢٣/١)؛ النجوم الزاهرة (٢١٠/٦)؛ شذرات الذهب (٤٠/٥)؛ التاج المكمل من جواهر مآثر الطراز الأول ص ٢٢١، رقم الترجمة ٢٢٦؛ معجم المؤلفين (٢٨٠/٢)؛ معجم مصنفات الحنابلة (١٦/٣).

المبحث الثاني

مولده ونشأته وطلبه للعلم وشيوخه

ولادته: ولد في شهر صفر، سنة تسع وأربعين وخمسمائة ٥٤٩هـ^(١).

نشأته وطلبه للعلم:

قرأ الفقه والخلاف على ابن المنّي حتى برع وصار أوحده زمانه في علم الفقه والخلاف، والأصليين والنظر والجدل^(٢).

شيوخه:

١ - أبو الفتح، نصر بن فتيان بن المنّي^(٣):

سمع منه الحديث، وقرأ عليه الفقه والخلاف، قال ابن رجب في

(١) ذيل طبقات الحنابلة (٦٦/٢)؛ تاريخ الإسلام (حوادث سنة ٦١٠هـ) ص ٣٦٠؛ شذرات الذهب (٤٠/٥ - ٤١).

(٢) ذيل طبقات الحنابلة (٦٦/٢)؛ المقصد الأرشد (٢٦٩/١).

(٣) هو: نصر بن فتيان بن مطر النهرواني البغدادي، أبو الفتح الفقيه المعروف بابن المنّي، ولد سنة ٥٠١هـ، سمع من أبي بكر بن الدنف، وأبي الحسين بن الزاغوني، ولازمه حتى برع في الفقه وتصّدّر للتدريس والإفادة، وطال عمره وبعُدَ صيته، وقصده الطلبة من البلاد، وأفتى ودرّس نحواً من سبعين سنة، وقرأ عليه الفقه جماعة منهم موفق الدين المقدسي، وناصر الدين ابن الحنبلي، والفخر إسماعيل، وفخر الدين ابن تيمية، وله: تعلية في الخلاف، توفي سنة ٥٨٣هـ.

ذيل طبقات الحنابلة (٣٥٨/١)؛ المقصد الأرشد (٦٢/٣)؛ سير أعلام النبلاء (١٣٨/٢١)؛ شذرات الذهب (٢٧٧/٤).



«الذيل»: «سمع الحديث من شيخه أبي الفتح ابن المنّي، وقرأ الفقه والخلاف على شيخه أبي الفتح ابن المنّي، ولازمه حتى برع وصار أَوْحد زمانه في علم الفقه والخلاف والأصليين والنظر والجدل»^(١).

وقال الذهبي: «وتفقه على شيخه الإمام أبي الفتح نصر ابن المنّي»^(٢).

٢ - شُهدة بنت المحدث أبي نصر أحمد الدينوري^(٣):

وقد سمع منها الفخر إسماعيل، وقد ذكر ذلك ابن الفرات والذهبي.

قال ابن الفرات: «سمع من شيخه أبي الفتح نصر بن فتيان ابن المنّي، ومن شُهدة، وغيرهم»^(٤).

وقال الذهبي: «تفقه على شيخه الإمام أبي الفتح نصر ابن المنّي، وسمع منه ومن شُهدة الكاتبة»^(٥).



(١) الذيل على طبقات الحنابلة (٦٦/٢).

(٢) تاريخ الإسلام (حوادث سنة ٦١٠هـ) ص ٣٦٠.

(٣) هي: شُهدة بنت المحدث أبي نصر أحمد بن الفرج الدينوري ثم البغدادي الإبري، الكاتبة، مسندة العراق، فخر النساء، ولدت بعد الثمانين وأربعمئة، سمعت من أبي الفوارس طراد الزيني، وأبي طلحة النعالي، وأبي الحسن ابن أيوب، حدث عنها ابن عساكر والسمعاني وابن الجوزي والفخر الإربلي، انتهى إليها إسناد بغداد، وكانت تكتب خطأ جيداً، وعمرت حتى قاربت المائة، وتوفيت ببغداد سنة ٥٧٤هـ.

لها ترجمة في: سير أعلام النبلاء (٥٤٢/٢٠ - ٥٤٣)؛ مرآة الزمان (٢٢٤/٨)؛ وفيات الأعيان (٤٧٧/٢)؛ شذرات الذهب (٢٤٨/٤).

(٤) تاريخ ابن الفرات (١٤٢/١/٥).

(٥) تاريخ الإسلام (حوادث سنة ٦١٠هـ) ص ٣٦٠.

المبحث الثالث

تلاميذه ومصنفاته ووفاته

تلاميذه:

درّس الفخر إسماعيل البغدادي بعد شيخه بالمأمونية، وكان له حلقة بجامع القصر، يجتمع إليه فيها الفقهاء للمناظرة، وكان يدرس في منزله ويحضر عنده الفقهاء^(١).

حدّث وسمع منه جماعة، منهم:

١ - عبدالصمد بن أبي الجيش المقرئ^(٢):

قال ابن مفلح: «وأجاز لعبد الصمد بن أبي الجيش المقرئ»^(٣).

(١) ذيل طبقات الحنابلة (٦٧/٢)؛ المقصد الأرشد (٢٦٩/١).

(٢) هو: عبدالصمد بن أحمد بن عبدالقادر بن أبي الجيش البغدادي الحنبلي، المقرئ المحدث النحوي الخطيب، ولد سنة ٥٩٣هـ، قرأ بالروايات على الفخر الموصلي، وسمع الحديث من جماعة منهم ترك بن محمد الحلاج، وعبدالسلام بن البردغولي، وانتهت إليه مشيخة القراءات والحديث، وكان إماماً محققاً بصيراً بالقراءات وعللها وغريها، صالحاً زاهداً، توفي سنة ٦٧٦هـ.

ذيل طبقات الحنابلة (٢٩٠/٢)؛ المقصد الأرشد (١٢٠/٢)؛ تذكرة الحفاظ (١٤٧٤/٤)؛ غاية النهاية (٣٨٨/١)؛ شذرات الذهب (٣٥٣/٥).

(٣) المقصد الأرشد (٢٦٩/١).



٢ - أبو بكر محمد بن حماد الحلبي^(١) :

وقد عدّه من تلاميذ الفخر إسماعيل شرف الدين الإربلي في تاريخه؛ حيث قال: «قرأ الفقه على إسماعيل غلام ابن المنّي»^(٢).

٣ - مجد الدين ابن تيمية^(٣) :

وقد عدّه من تلاميذه الذهبي في تاريخه؛ حيث قال في ترجمته للفخر إسماعيل: «أخذ عنه أئمة منهم العلامة مجد الدين ابن تيمية»^(٤).

وذكر ابن رجب في ترجمته للمجد أنه أخذ عن الفخر إسماعيل البغدادي؛ حيث قال ابن رجب: «قرأ ببغداد القراءات بكتاب المبهج، وتفقه بها على أبي بكر بن غنيمه الحلوي، والفخر إسماعيل»^(٥).

وقال - أيضاً - : «فشيخه في الخلاف: الفخر إسماعيل، وعرض عليه مصنفه: «جنة الناظر»، وكتب له عليه سنة ست وستمئة»^(٦).

(١) هو: أبو بكر محمد بن حماد الحلبي، وصل صفة عبدالرحمن بن نجم ابن الحنبلي، رحل في طلب العلم سنة تسع وستمئة، وأقام ببغداد مدة سنتين وأربعة أشهر، قرأ الفقه على إسماعيل غلام ابن المني، توفي بعد سنة ٦٢٠ هـ. له ترجمة في: تاريخ إربل (٣٤٧/١ - ٣٤٨).

(٢) تاريخ إربل (٣٤٨/١).

(٣) هو: مجد الدين عبدالسلام بن عبدالله بن الخضر بن محمد بن علي بن تيمية الحراني الحنبلي، ولد سنة ٥٩٠ هـ بحران، إمام في القراءات، والحديث، والتفسير، والفقه، وأصوله، والنحو. ارتحل إلى بغداد مع ابن عمه سيف الدين، وتفقه على ابن غنيمه الحلوي والفخر إسماعيل وأبي البقاء العكبري. من مصنفاته: المحرر، والمنتقى. توفي سنة ٦٥٢ هـ.

له ترجمة في ذيل طبقات الحنابلة (٢٤٩/٢ - ٢٥٣)؛ سير أعلام النبلاء (٢٩١/٢٣)؛ فوات الوفيات (٣٢٣/٢).

(٤) تاريخ الإسلام (حوادث سنة ٦١٠ هـ) ص ٣٦٢.

(٥) ذيل طبقات الحنابلة (٢٥٠/٢).

(٦) المصدر السابق.

مصنّفاته:

للفخر إسماعيل البغدادي تصانيف في الخلاف والجدل، وهي:

«التعليقة في الخلاف»^(١)، وهو كتاب في الخلاف.

«المفردات»^(٢).

«جَنَّةُ الناظر وَجَنَّةُ المُناظر»، في الجدل^(٣)، وقد أحال عليه الطوفي في «شرح مختصر الروضة»^(٤).

«نواميس الأنبياء»^(٥).

(١) وردت نسبته للفخر إسماعيل في: ذيل طبقات الحنابلة (٦٧/٢)؛ المنهج الأحمد (٩٧/٤)؛ سير أعلام النبلاء (٢٩/٢٢)؛ الوافي بالوفيات (٩٤/٩)؛ البداية والنهاية (٦٥/١٣)؛ معجم الكتب لابن المبرد ص ٨٧؛ هدية العارفين (٢١٢/١)؛ رفع النقاب عن تراجم الأصحاب ص ٢٢٤؛ المدخل المفصل (٩٧٩/٢)؛ معجم مصنفات الحنابلة (١٧/٣)؛ المذهب الحنبلي (١٩٩/٢).

ويوجد قطعة منه في (٢٣) ورقة، ضمن مجموع في مكتبة الظاهرية بدمشق، برقم ٣٨٠٨، ومنها نسخة في الجامعة الإسلامية برقم (٥/٧٠٧٣).

(٢) وردت نسبته له في: ذيل طبقات الحنابلة (٦٧/٢)؛ المنهج الأحمد (٩٧/٤)؛ معجم الكتب لابن المبرد ص ٨٧؛ رفع النقاب عن تراجم الأصحاب ص ٢٢٤؛ المدخل المفصل (٩٧٩/٢)؛ المذهب الحنبلي (١٩٩/٢)؛ معجم مصنفات الحنابلة (١٧/٣).

(٣) وردت نسبته له في: ذيل طبقات الحنابلة (٦٧/٢)؛ المنهج الأحمد (٩٧/٤)؛ معجم الكتب لابن المبرد ص ٨٧؛ هدية العارفين (٢١٢/١)؛ رفع النقاب عن تراجم الأصحاب ص ٢٢٤؛ معجم المؤلفين (٢٨٠/٢)؛ المدخل المفصل (٩٧٩/٢)؛ المذهب الحنبلي (٢٠٠/٢)؛ معجم مصنفات الحنابلة (١٧/٣).

(٤) شرح مختصر الروضة (٧٢٦، ٦٨٣، ٥٧٠/٣).

(٥) وردت نسبته له في: سير أعلام النبلاء (٢٩/٢٢)؛ الوافي بالوفيات (٩٤/٩)؛ لسان الميزان (٤٢٤/١)؛ شذرات الذهب (٤١/٥)؛ معجم المؤلفين (٢٨٠/٢)؛ معجم مصنفات الحنابلة (١٨/٣).



ثناء العلماء عليه:

قال ابن رجب: كان حسن الكلام، جيد العبارة، فصيح اللسان، رفيع الصوت. ونقل عن ابن النجار قوله: كان حسن العبارة، جيد الكلام في المناظرة، مقتدراً على ردّ الخصوم، وكانت الطوائف مجمعة على فضله وعلمه.

وأشدد ابن النجار من شعره:

دليل على حرص ابن آدم أنه
تري كفه مضمومة وقت وضعه
ويبسطها وقت الممات إشارة
إلى صفرها مما حوى بعد جمعه^(١)

وفاته:

توفي الفخر إسماعيل رحمته الله في شهر ربيع الأول، وقيل: ربيع الآخر، سنة عشر وستمائة ٦١٠هـ، ودفن من يومه بدار الجب، ثم نقل بعد ذلك إلى باب حرب^(٢).



(١) ذيل طبقات الحنابلة (٦٧/٢)؛ شذرات الذهب (٤١/٥).

(٢) ذيل طبقات الحنابلة (٦٨/٢)؛ شذرات الذهب (٤١/٥).

الفصل الأول

أقواله في المبادئ الكلامية والحكم والأدلة الشرعية

وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: الدليل.

المبحث الثاني: الحد.

المبحث الثالث: الطاعة والعبادة.

المبحث الرابع: حكم فعل النبي ﷺ غير الجبلي مما
يقصد به القرية.

المبحث الخامس: أنواع الاستدلال.

المبحث السادس: شرع من قبلنا.

المبحث السابع: قول الصحابي.



المبحث الأول

الدليل

الدليل لغة: المرشد إلى المطلوب. قال ابن منظور: الدليل ما يستدل به، والدليل: الدال، وقد دلّه على الطريق يدلّه دلالة ودلالة^(١).

والدليل في الاصطلاح: ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري.

عرّفه بهذا التعريف الحنابلة وأكثر الفقهاء والأصوليين^(٢).

المراد بالدال والدليل والمستدل:

نقل ابن مفلح والمرداوي عن الإمام أحمد أنه قال: «الدال: الله، والدليل: القرآن، والمبين: الرسول ﷺ، والمستدل: أولو العلم، هذه قواعد الإسلام»^(٣).

قول الفخر إسماعيل في الدليل:

احتجّ أبو محمد البغدادي بقول الإمام أحمد: الدليل: القرآن، على أن الدليل حقيقته قول الله.

(١) لسان العرب (١١/٢٤٨، ٢٤٩).

(٢) أصول الفقه لابن مفلح (١/١٩)؛ مختصر ابن اللحام ص ٣٣؛ التحبير شرح التحرير (١/١٩٧)؛ شرح الكوكب المنير (١/٥٢)؛ الإحكام للآمدي (١/٩)؛ بيان المختصر (١/٣٤)؛ شرح المحلي على متن جمع الجوامع (١/١٢٤).

(٣) أصول الفقه لابن مفلح (١/١٩)؛ التحبير شرح التحرير (١/٢٠٨).

وقد نقل ذلك عنه ابن مفلح والمرداوي، قال المرداوي: «قال الفخر أبو محمد إسماعيل البغدادي: هذا دليل على أن الدليل حقيقته قول الله تعالى»^(١).



(١) أصول الفقه لابن مفلح (١/١٩)؛ التحبير شرح التحرير (١/٢٠٨).



المبحث الثاني

الحد

الحد لغة: التمييز والمنع. قال ابن منظور: «حد الشيء من غيره يحده حداً وحدده: ميّزه، وحد كل شيء منتهاه؛ لأنه يرده ويمنعه عن التماضي»^(١).

تعريف الحد في الاصطلاح:

اختلف علماء الأصول في تعريفه.

فقد عرفه القرافي بأنه: «شرح ما دلّ عليه اللفظ بطريق الإجمال»^(٢).

وعرفه العضد فقال: «الحد عند الأصوليين: ما يميّز الشيء عن غيره»^(٣).

وعرفه العسقلاني بأنه: «الوصف المحيط بمعناه المميز له عن غيره»^(٤).

وعرفه أبو بكر بن فورك فقال: «هو القول المميز بين المحدود وبين ما ليس منه سبيل»^(٥).

(١) لسان العرب (٤٠/٣).

(٢) شرح تنقيح الفصول ص ٤.

(٣) شرح العضد على مختصر ابن الحاجب (٦٨/١).

(٤) سواد الناظر وشقائق الروض الناظر (٢٤/١)، تحقيق: د. حمزة الفعر (رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى).

(٥) كتاب الحدود في الأصول ص ٧٨.

وقيل: «حد الشيء هو: حقيقته وذاته»^(١).

وقيل: «حد الشيء هو: اللفظ المفسر لمعناه على وجه يمنع ويجمع»^(٢).

وسبب الخلاف في تعريفه: أن اسم الحد مشترك في الاصطلاحات بين الحقيقة وشرح اللفظ، والجمع بالعوارض والدلالة على الماهية، فهي أربع أمور مختلفة^(٣).

قول أبي محمد البغدادي في الحد:
قال أبو محمد البغدادي: «الحد: أصل كل علم»، وقد نقل ذلك عنه ابن مفلح والمرداوي، قال ابن مفلح: «قال أبو محمد البغدادي: الحد على الحقيقة: أصل كل علم، فمن لا يحيط به علماً لا ثقة له بما عنده»^(٤).

وقال المرادوي: «قال الفخر إسماعيل أبو محمد البغدادي من أصحابنا: الحد على الحقيقة: أصل كل علم، فمن لا يحيط به علماً لا ثقة له بما عنده، وقاله غيره، وهو صحيح»^(٥).

ففي هذا القول بين أبو محمد البغدادي أهمية الحد في كل علم وفن؛ لأننا نجد لكل فن مصطلحات وتعريف خاصة به، وتكون تلك الحدود والمصطلحات مدخلاً لمعرفة وفهم ذلك الفن.



(١) المستصفى (٦٤/١).

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق (٦٨/١).

(٤) أصول الفقه لابن مفلح (٤٥/١).

(٥) التحرير شرح التحرير (٢٧١/١)؛ شرح الكوكب المنير (٩٠/١).



المبحث الثالث

الطاعة والعبادة

تعريف الطاعة:

اختلف العلماء في تعريف الطاعة على قولين:

القول الأول: أن الطاعة موافقة الأمر، والمعصية مخالفته، عند أهل السنة من الحنابلة^(١) وغيرهم، وهو قول الأشعرية^(٢).

القول الثاني: أن الطاعة موافقة الإرادة، والمعصية مخالفة الإرادة، وهو قول المعتزلة^(٣).

قال أبو يعلى: وأما الطاعة فهي موافقة الأمر، والمعصية مخالفة الأمر، وقالت المعتزلة: الطاعة: موافقة المراد، والمعصية: مخالفة المراد، وهذا غلط؛ لأن الله تعالى إذا فعل ما يريد عبده لا يكون مطيعاً لهم وإن كان فعله موافقاً لإرادتهم^(٤).

(١) العدة (١٦٣/١)؛ التمهيد (٦٣/١)؛ الواضح (١٣٢/١)؛ المسودة ص ٥٧٦، ٤٤؛ التعبير شرح التحرير (١٠٠٢/٢)؛ شرح الكوكب المنير (٣٨٥/١)؛ المدخل لابن بدران ص ٦٢.

(٢) أصول الدين، لعبد القاهر البغدادي ص ٢٥١.

(٣) المحيط بالتكليف، للقاضي عبد الجبار ص ٢٩١.

(٤) العدة (١٦٣/١).

وهذه المسألة مبنية على مسألة: هل الأمر يستلزم الإرادة أم لا؟ كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في «منهاج السنة» بقوله: «طريقة أئمة الفقهاء وأهل الحديث وكثير من أهل النظر وغيرهم أن الإرادة في كتاب الله نوعان: إرادة تتعلق بالأمر، وإرادة تتعلق بالخلق، فالإرادة المتعلقة بالأمر أن يريد بالعبد فعل ما أمره به، وأما إرادة الخلق فأن يريد ما يفعله هو، فإرادة الأمر هي المتضمنة للمحبة والرضا، وهي الإرادة الدينية، والثانية المتعلقة بالخلق، هي المشيئة، وهي الإرادة الكونية القدرية»^(١).

تعريف العبادة:

التعريف الأول: تعريف أبي محمد البغدادي:

عرّف العبادة بأنها: ما أمر به الشارع من غير أطراد عرفي ولا اقتضاء عقلي.

وقد نسب هذا التعريف له المرداوي في «التحبير» حيث قال: «وهو معنى قول الفخر إسماعيل وأبي البقاء»^(٢) وغيرهما: العبادة: ما أمر به الشارع من غير أطراد عرفي ولا اقتضاء عقلي»^(٣).

وهذا التعريف قريب من تعريف ابن مفلح حيث قال: «ما لم يعلم إلا من الشارع فهو عبادة»^(٤).

(١) منهاج السنة (١٥٥/٣ - ١٥٦)؛ المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين ص ١٢١ - ١٢٢.

(٢) هو: عبدالله بن الحسين بن عبدالله بن الحسين، أبو البقاء العكبري البغدادي الحنبلي، ولد سنة ٥٣٨هـ، فقيه مفسر نحوي، من مصنفاته: البيان، والتعليق في الخلاف، توفي سنة ٦١٦هـ.

له ترجمة في: ذيل طبقات الحنابلة (١٠٩/٢)؛ بغية الوعاة (٣٨/٢).

(٣) التحبير شرح التحرير (١٠٠١/٢).

(٤) الفروع (١٣٨/١).



ولهذا قال المرداوي عن تعريف ابن مفلح: «وهو معنى قول الفخر إسماعيل».

التعريف الثاني: عرّفها شيخ الإسلام ابن تيمية فقال: «كل ما كان طاعة لله ومأموراً فهو عبادة عند أصحابنا^(١) والمالكية^(٢) والشافعية^(٣)»^(٤).

التعريف الثالث: عرّفها القاضي أبو يعلى فقال: «والعبادة: كل ما كان طاعة لله تعالى أو قربة إليه أو امتثالاً لأمره، ولا فرق بين أن يكون فعلاً أو تركاً»^(٥).

التعريف الرابع: قال الحنفية^(٦): «العبادة: ما كان من شرطه النية». وقد نسب للحنفية شيخ الإسلام ابن تيمية في «المسودة»^(٧).

الترجيح:

بالنظر والتأمل إلى هذه التعاريف نجد أن التعاريف الثلاثة ومنها تعريف أبي محمد البغدادي تتفق في أن العبادة هي الطاعة بدون اشتراط النية، بينما نجد أن التعريف الرابع وهو تعريف الحنفية اشترط النية، وعلى هذا يكون تعريف الجمهور للعبادة أشمل من تعريف الحنفية، ويكون تعريف القاضي أبي يعلى هو الراجح؛ وذلك لما يأتي:

أنه يدخل فيه الأفعال، كالوضوء والصلاة والزكاة وقضاء الدين، والتروك كترك المعاصي والزنى والربا، وكل محرم، والترك لا يحتاج إلى نية.

(١) العدة (١٦٣/١)؛ التمهيد (٦٤/١)؛ التحبير شرح التحرير (٩٩٩/٢)؛ شرح الكوكب المنير (٣٨٤/١).

(٢) أحكام الفصول للباقي (١٢/١).

(٣) البحر المحيط (٧١٤/٢).

(٤) المسودة ص ٥٧٦.

(٥) العدة (١٦٣/١).

(٦) كشف الأسرار (٢٣٦/١)؛ تيسير التحرير (٢٢٣/٢ - ٢٢٤).

(٧) المسودة ص ٥٧٦.

أنه يدخل فيه رد الغصوب والعواري والودائع، والنفقة الواجبة،
والدين، مع الغفلة عن النية^(١).

لما اشترط الحنفية النية لم يدخل في حذهم التروك كلها، وليس
الوضوء عندهم بعبادة؛ لصحته بلا نية^(٢).



(١) التعبير شرح التحرير (١٠٠٠/٢).

(٢) شرح فتح القدير (٢٨/١).



المبحث الرابع

حكم فعل النبي ﷺ غير الجبلي مما يقصد به القرية

- أفعال النبي ﷺ على خمسة أقسام:
- ما كان من أفعاله ﷺ مختصاً به.
 - ما كان من أفعاله جبلياً.
 - ما احتمل الجبلي وغيره.
 - ما كان بياناً بقوله ﷺ أو فعله.
 - ما لم يكن كذلك، أي: لا مختصاً به، ولا جبلياً، ولا متردداً، ولا بياناً، وهو قسمان:
- القسم الأول:** ما عُلمت صفته من وجوب أو ندب أو إباحة، فقال الحنابلة^(١) وأكثر الحنفية^(٢) والمالكية^(٣) والشافعية^(٤) وغيرهم: أمته مثله في ذلك؛ لأن الأصل مشاركة أمته له حتى يدلّ دليل على غير ذلك.

(١) التمهيد (٣١٣/٢)؛ المسودة ص ١٩١؛ أصول الفقه لابن مفلح (٣٣٣/١)؛ التعبير شرح التحرير (١٤٦٤/٣).

(٢) أصول السرخسي (٨٧/٢)؛ كشف الأسرار (٢٠١/٣).

(٣) شرح تنقيح الفصول ص ٢٩٠.

(٤) المحصول (٣٧٢/٣/١)؛ البحر المحيط (١٨٠/٤).

القسم الثاني: ما لا تعلم صفته، وهو نوعان:

النوع الأول: ما لم تقصد به القرية.

فقال أكثر الحنابلة^(١): إنه مباح.

النوع الثاني: ما يقصد به القرية.

وهذا النوع هو الذي ورد فيه قول أبي محمد البغدادي.

قول أبي محمد البغدادي في هذه المسألة:

نقل عنه الحنابلة قولين: قول: إنه مندوب، وقول: إنه مباح.

فالقول بالندب نسبه له المجد؛ حيث ذكر مسألة فعل النبي ﷺ إن كان على جهة القرية، ففيه روايتان:

إحدهما: أنه على الندب، اختارها أبو الحسن التميمي^(٢) والفخر إسماعيل^(٣). ونسب هذا القول له - أيضاً - ابن مفلح^(٤) والمرداوي^(٥).

أما القول بالإباحة: فقد نسبه له ابن مفلح والمرداوي، قال ابن مفلح: «والذي في جدله: الإباحة»^(٦)، وقال المرادوي: «وقيل: إنه مباح، اختاره الفخر إسماعيل في جدله»^(٧).

(١) المسودة ص ١٨٧؛ التعبير شرح التحرير (١٤٧٦/٣)؛ شرح الكوكب المنير (١٨٩/٢).

(٢) هو: عبدالعزيز بن الحارث بن أسد، أبو الحسن التميمي الحنبلي، ولد سنة ٣١٧هـ، صنّف في الأصول والفروع، توفي سنة ٣٧١هـ.

له ترجمة في: طبقات الحنابلة (١٣٩/٢)؛ المقصد الأرشد (١٢٧/٢).

(٣) المسودة ص ١٨٧.

(٤) أصول الفقه لابن مفلح (٣٣٦/١).

(٥) التعبير شرح التحرير (١٤٧٣/٣).

(٦) أصول الفقه لابن مفلح (٣٣٦/١).

(٧) التعبير شرح التحرير (١٤٧٤/٣).



أقوال العلماء في المسألة:

اختلف العلماء في هذه المسألة على أربعة أقوال:

القول الأول: أن ما يقصد به القرية واجب علينا وعليه.

وبه قال الإمام أحمد^(١) في رواية له، وأكثر الحنابلة^(٢)، ومنهم ابن حامد^(٣)، والقاضي أبو يعلى^(٤)، وابن أبي موسى^(٥)، وابن عقيل في «الواضح»^(٦)، والحلواني^(٧)، وهو الصحيح عن الإمام مالك^(٨)، واختاره من

(١) انظر هذه الرواية في: العدة (٧٣٨/٣).

(٢) التحبير شرح التحرير (١٤٧١/٣).

(٣) نسبه إليه أبو يعلى في كتاب الروايتين والوجهين. انظر: المسائل الأصولية من كتاب الروايتين والوجهين ص ٦١؛ وابن مفلح في أصوله (٣٣٦/١)؛ والمرداوي في التحبير (١٤٧١/٣).

وابن حامد هو: الحسن بن حامد بن علي بن مروان البغدادي، إمام الحنابلة في زمنه، وهو شيخ القاضي أبي يعلى، من مصنفاته: تهذيب الأجوبة، توفي سنة ٤٠٣هـ. له ترجمة في: طبقات الحنابلة (١٧١/٢)؛ المقصد الأرشد (٣١٩/١)؛ تاريخ بغداد (٣٠٣/٧).

(٤) العدة (٧٣٨/٣).

(٥) الإرشاد (١٦/١)، رسالة دكتوراه، تحقيق: د. عبدالرحمن الجار الله. وابن أبي موسى هو: محمد بن أحمد بن أبي موسى الهاشمي الحنبلي، ولد سنة ٣٤٥هـ، صاحب أبا الحسن التميمي، توفي سنة ٤٢٨هـ. له ترجمة في: طبقات الحنابلة (١٨٢/٢)؛ المقصد الأرشد (٢٤٢/٢).

(٦) الواضح (١٢٧/٤).

(٧) نسبه إليه المجد في المسودة ص ٧١؛ والمرداوي في التحبير (١٤٧١/٣). والحلواني هو: عبدالرحمن بن محمد بن علي بن محمد الحلواني الحنبلي، برع في الفقه وأصوله، من مصنفاته: الهداية، في أصول الفقه، توفي سنة ٥٤٦هـ. له ترجمة في: ذيل طبقات الحنابلة (٢٢١/١)؛ شذرات الذهب (١٤٤/٤).

(٨) نسبه إليه ابن القصار في: المقدمة ص ٦١.

المالكية ابن القصار^(١)، والأبهرى^(٢)، والباجي^(٣)، والقرافي^(٤)، واختاره من الشافعية ابن سريج^(٥)، وابن أبي هريرة^(٦)، والإصطخري^(٧)، والسمعاني^(٨)، والرازي في «المعالم»^(٩)، وهو قول بعض الحنفية^(١٠).

- (١) المقدمة في الأصول ص ٦٤، ٦١.
- (٢) نسبه إليه الباجي في: إحكام الفصول ص ٣٠٩؛ والقرافي في شرح تنقيح الفصول ص ٢٨٨.
- والأبهرى هو: محمد بن عبدالله الأبهرى البغدادي المالكي، ولد سنة ٢٨٩هـ، انتهت إليه رئاسة المالكية ببغداد، وتفقه به خلق كثير منهم ابن القصار، توفي سنة ٣٧٥هـ. له ترجمة في: الديباج المذهب (٢٠٦/٢)؛ تاريخ بغداد (٤٦٢/٥).
- (٣) إحكام الفصول ص ٣٠٩.
- (٤) شرح تنقيح الفصول ص ٢٨٨.
- (٥) نسبه إليه أبو إسحاق الشيرازي في شرح اللمع (٥٤٦/١)؛ والجويني في البرهان (٤٨٩/١)؛ والسمعاني في قواطع الأدلة (١٧٦/٢)؛ وأبو شامة في المحقق من علم الأصول ص ٦٣.
- وابن سريج هو: أحمد بن عمر بن سريج البغدادي، ولد سنة ٢٤٩هـ، إمام الشافعية في وقته، ولي القضاء بشيراز، توفي في بغداد سنة ٣٠٦هـ.
- له ترجمة في: طبقات الشافعية لابن السبكي (٨٧/٢)؛ تاريخ بغداد (٢٨٧/٤).
- (٦) نسبه إليه الجويني في البرهان (٤٨٩/١)؛ والآمدي في الإحكام (١٧٤/١)؛ وأبو شامة في المحقق من علم الأصول ص ٦٣.
- وابن أبي هريرة هو: الحسن بن الحسين البغدادي الشافعي، المعروف بابن أبي هريرة، أحد أعلام الشافعية والقضاة المشهورين، تفقه بآب ابن سريج وغيره، له التعليق الكبير على مختصر المزني، توفي سنة ٣٤٥هـ.
- له ترجمة في: طبقات الشافعية لابن السبكي (٢٠٦/٢)؛ تاريخ بغداد (٢٩٨/٧).
- (٧) نسبه إليه الشيرازي في التبصرة ص ٢٤٣؛ والآمدي في الإحكام (١٧٤/١)؛ وأبو شامة في المحقق من علم الأصول ص ٦٣.
- والإصطخري هو: الحسن بن أحمد الإصطخري الشافعي البغدادي، ولد سنة ٢٤٤هـ، كان زاهداً، ولي قضاء سجستان. من مصنفاته: أدب القضاء، توفي في بغداد سنة ٣٢٨هـ.
- له ترجمة في: طبقات الشافعية لابن السبكي (١٩٣/٢)؛ تاريخ بغداد (٢٦٨/٧).
- (٨) قواطع الأدلة (١٧٦/٢).
- (٩) معالم أصول الفقه ص ١٠٣.
- (١٠) التقرير والتحجير (٣٠٤/٢).



القول الثاني: أنه مندوب.

وهو رواية عن الإمام أحمد^(١)، واختاره التميمي^(٢)، والقاضي أبو يعلى في مقدمة المجرد^(٣)، والفخر إسماعيل أبو محمد البغدادي^(٤).

وحكي عن الشافعي^(٥)، واختاره من الشافعية الصيرفي^(٦)، والقفال الكبير^(٧)، والجويني^(٨)، وأبو شامة^(٩)، واختاره ابن الحاجب^(١٠)، وهو قول الظاهرية^(١١)، وأكثر الحنفية^(١٢).

- (١) نقلها القاضي أبو يعلى في العدة (٧٣٧/٣).
- (٢) نسبه إليه أبو يعلى في العدة (٧٣٧/٣)؛ وابن عقيل في الواضح (١٢٧/٤)؛ والمجد في المسودة ص ١٨٧؛ والمرداوي في التحرير (١٤٧٢/٣).
- (٣) نُقل ذلك عنه في المسودة ص ١٨٧؛ التحرير شرح التحرير (١٤٧٢/٣).
- (٤) وردت نسبته إليه في: المسودة ص ١٨٧؛ أصول الفقه لابن مفلح (٣٣٦/١)؛ التحرير شرح التحرير (١٤٧٣/٣).
- (٥) حكاها أبو المعالي في البرهان (٤٨٩/١)؛ والرازي في المحصول (٣٤٦/٣/١).
- (٦) نقله عنه الشيرازي في شرح اللمع (٥٤٦/١)؛ والتبصرة ص ٢٤٢.
- والصيرفي هو: محمد بن عبدالله الصيرفي البغدادي الشافعي، الفقيه الأصولي المحدث.
- من مصنفاته: شرح الرسالة للشافعي، توفي سنة ٣٣٠هـ.
- له ترجمة في: طبقات الشافعية لابن السبكي (١٦٩/٢)؛ تاريخ بغداد (٤٤٩/٥).
- (٧) نقله الشيرازي في شرح اللمع (٥٤٦/١)؛ والزركشي في البحر المحيط (١٨١/٤).
- والقفال هو: محمد بن علي بن إسماعيل الشاشي، المعروف بالقفال الكبير، ولد سنة ٢٩١هـ. سمع ابن خزيمة وابن جرير والبغوي، له مصنفات منها: أدب القضاء، ومحاسن الشريعة، توفي سنة ٣٦٥هـ.
- له ترجمة في طبقات الشافعية لابن السبكي (١٧٦/٢)؛ وفيات الأعيان (٢٠٠/٤).
- (٨) البرهان (٤٩١/١).
- (٩) المحقق من علم الأصول ص ٦٧.
- (١٠) مختصر ابن الحاجب (٢٢/٢).
- (١١) الإحكام لابن حزم (٤٢٢/٤).
- (١٢) التقرير والتحرير (٣٠٤/٢)؛ تيسير التحرير (١٢٣/٣).

القول الثالث: أنه مباح.

واختاره الفخر إسماعيل البغدادي في جدله^(١)، والفخر الرازي^(٢)، والكرخي^(٣)، والجصاص^(٤)، والسرخسي^(٥)، وأكثر الحنفية^(٦).

القول الرابع: الوقف حتى يقوم دليل على حكمه.

وهو رواية للإمام أحمد^(٧)، واختاره أبو الخطاب^(٨)، وهو مذهب القاضي أبي بكر الباقلاني^(٩)، والشيرازي^(١٠)، ونسبه إلى أكثر الشافعية والمتكلمين، وهو قول الأشعرية^(١١)، واختاره أبو الطيب الطبري^(١٢)، والصيرفي^(١٣)، والغزالي^(١٤)، والبيضاوي^(١٥)، وقاله الكرخي من الحنفية^(١٦).

(١) نسبه إليه ابن مفلح في أصوله (٣٣٦/١)؛ والمرداوي في التحيير شرح التحرير (١٤٧٤/٣).

(٢) المحصول (٣٧١/٣/١).

(٣) نسبه إليه الجصاص في الفصول في الأصول (٧٦/٢)؛ والسرخسي في أصوله (٨٦/٢).

(٤) الفصول في الأصول (٧٦/٢).

(٥) أصول السرخسي (٨٦/٢).

(٦) انظر نسبه إليهم في: فواتح الرحموت (١٨١/٢).

(٧) التمهيد (٣١٧/٢)؛ التحيير شرح التحرير (١٤٧٤/٣).

(٨) التمهيد (٣١٨، ٣١٧/٢).

(٩) نسبه إليه القرافي في: شرح تنقيح الفصول ص ٢٨٨.

(١٠) شرح اللمع (٥٤٦/١).

(١١) نسبه لهم القاضي في العدة (٧٣٨/٣).

(١٢) انظر نسبه إليه في: الإبهاج (٢٩١/٢)؛ البحر المحيط (١٨١/٤).

وأبو الطيب الطبري هو: طاهر بن عبدالله بن طاهر الطبري الشافعي، ولد سنة ٣٤٨هـ،

فقيه أصولي، أخذ عن الدارقطني والشيرازي. من مصنفاته: شرح مختصر المزني،

توفي سنة ٤٥٠هـ.

له ترجمة في: طبقات الشافعية للسبكي (١٧٦/٣)؛ تاريخ بغداد (٣٥٨/٩).

(١٣) نقله عنه الرازي في المحصول (٣٤٦/٣/١)؛ والآمدي في الإحكام (١٧٤/١).

(١٤) المستصفى (٤٤٥/٣).

(١٥) المنهاج مع الإبهاج (٢٨٩/٢).

(١٦) حكاها عنه الجصاص في الفصول (٢١٥/٣).



أدلة قول أبي محمد البغدادي

أولاً: أدلة قوله بالندب:

الدليل الأول: قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾

[الأحزاب: ٢١].

وجه الاستدلال: حيث جعل الله سبحانه وتعالى التأسّي بأفعال الرسول ﷺ حسنة، ولم يقرنه بلفظ إيجاب ولا بوعيد على ترك التأسّي به، فدلّ تحسينه له ومدحه عليه على الندب؛ لأن المندوب هو الذي يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه^(١).

الدليل الثاني: قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾

[آل عمران: ٣١].

وجه الاستدلال: أن محبته تقتضي الاستحباب دون الإيجاب^(٢).

الدليل الثالث: أن الندب أدنى المراتب في الاستدعاء والطلب، وأدنى طرق الاستدعاء للفعل، فوجب أن لا يرتقي به إلى الإيجاب وهو الأعلى إلا بدلالة؛ لأنه هو المتيقن، فصار كلفظ الجمع يحمل على أدنى مراتب الجمع على خلاف في قدره إما اثنان أو ثلاثة؛ لأنه اليقين^(٣).

الدليل الرابع: أن المندوبات من أفعاله ﷺ كانت الأكثر والأظهر من الواجبات، فحمل فعله الذي لا دلالة على وجوبه على عموم أفعاله وأكثرها وقوعاً منه، وهو الندب^(٤).

الدليل الخامس: أن النبي ﷺ قد يفعل الأفعال في أحوال لا يشاهد

(١) الواضح (١٥١/٤)؛ العدد (٧٤٥/٣).

(٢) العدد (٧٤٤/٣).

(٣) الواضح (١٥١/٤).

(٤) الواضح (١٥٢/٤).

فيها، ولا يمكن حضوره والوقوف عليه، وما هذه صفته لا يجوز أن يكون واجباً علينا؛ لأن ما لا طريق لنا إلى معرفته لا نتعبد به، وإذا لم يكن الفعل الذي هذه حاله واجباً علينا لم يجب أيضاً على غيره من الأفعال؛ لأنه ليس بعض أفعاله بالوجوب أولى من بعض^(١).

الدليل السادس: أن أفعال النبي ﷺ يعتورها معنيان: أحدهما: الفعل، وثانيهما: الترك؛ لأن الترك أحد قسمي الفعل، فلما لم يكن تركه موجباً علينا ترك الفعل الذي تركه، كذلك فعله لا يوجب علينا مثل فعله^(٢).

الدليل السابع: أن حمله على الندب أولى؛ لأنه متحقق وما عداه مشكوك فيه^(٣).

مناقشة أدلة قوله بالندب:

أما **الدليل الأول**، فإن في سياق الآية ما يدل على الوجوب؛ لأن معنى الآية: أن من يرجو الله واليوم الآخر فله فيه أسوة حسنة، ومن لم يرجُ الله واليوم الآخر فليس له فيه الأسوة الحسنة فيكون وعيداً على ترك التأسي به، والتأسي به في الفعل إنما هو بإتيان مثل فعله فيكون الإتيان بمثل فعله واجباً^(٤).

أما **الدليل الثاني**، فإن قوله تعالى: ﴿فَاتَّبِعُونِي﴾ [آل عمران: ٣١] أمر، والأمر يقتضي الإيجاب. وقوله: ﴿يُحِبِّبْكُمْ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١] لا يقتضي الاستحباب؛ لأن المحبة تكون لفعل الواجب والمستحب جميعاً^(٥).

أما **الدليل الثالث** وهو قولهم: المتيقن أدنى مراتب الأمر وهو الندب،

(١) العدة (٧٤٦/٣).

(٢) المصدر السابق (٧٤٧/٣).

(٣) المصدر السابق نفسه.

(٤) نهاية الوصول في دراية الأصول (٢١٣٢/٥).

(٥) العدة (٧٤٥/٣).



فيقابلة: أن الاحتياط: القول بالإيجاب الذي يدخل في طيئه النذب، والمخاطرة حمله على الأدنى، فيفوت الإيجاب، ومن حمله على النذب جَوَزَ الترك لأتباعه في التعبد، وفي ذلك خطر وتغريب، ولأن الحمل له على أعلى مراتب التعبد حراسة للتأسي المأمور به، وفي التخيير إسقاط للتأسي^(١).

أما **الدليل الرابع**، فيناقش بأن أقواله وأوامره بالنذب كانت أكثر من أوامره بالإيجاب، ولم يحمل مطلق أمره على النذب، فإن منعوا في القول أيضاً، دللنا بما دللنا به في مسألة الوجوب^(٢).

أما **الدليل الخامس**، فيجاب عنه بأن ما يفعله في الخلوات يمكنه أن يخبر به من لم يشاهد، كما أنه يجوز أن يأمر بالفعل من ليس يحضره ثم يقع لهم بذلك الخبر^(٣).

أما **الدليل السادس**، فيبطل بالأمر؛ فإنه يعتوره معنيان: الأمر، والترك، وترك الأمر لا يوجب ترك ما ترك الأمر به، وأمره يوجب امتثال ما أمره به^(٤).

أما **الدليل السابع**، فجوابه: أن حمله على الوجوب أولى؛ لما فيه من الاحتياط والخروج من الغرر^(٥).

ثانياً: أدلة قوله بالإباحة:

القائلون بإباحة الفعل الذي لم تعلم صفته، استدلوا لقولهم فقالوا: إن الإباحة هو المتحقق؛ لأن رفع الحرج عن الفعل والترك ثابت، وزيادة الوجوب والنذب لا تثبت إلا بدليل ولم يتحقق، فوجب الوقوف عند الإباحة^(٦).

(١) الواضح (١٥٢/٤).

(٢) المصدر السابق (١٥٣/٤).

(٣) العدة (٧٤٦/٣).

(٤) المصدر السابق (٧٤٧/٣).

(٥) المصدر السابق.

(٦) بيان المختصر (٥٠٢/١)؛ شرح العضد على مختصر ابن الحاجب (٢٥/٢).

مناقشة هذا الدليل:

أن هذا إنما يستقيم إذا لم يظهر قصد القربة، أما إذا ظهر قصد القربة فيثبت الندب؛ لأن ظهور قصد القربة دليل رجحان الفعل؛ لأن المباح لا يقصد به قربة^(١).

مناقشة ابن عقيل للقائلين بالإباحة:

قال ابن عقيل: «وأما القائلون بالإباحة فإن أرادوا بها الإذن السمعي من الله لنا في اتباع مثل الأفعال التي يفعلها النبي ﷺ فذلك باطل؛ لأنه لم يرد سمع بأنني قد أبحتكم وأطلقتكم في فعل مثل فعله ﷺ، وإن أرادوا بقولهم: إنها على الإباحة: أن مثلها ليس بمحظور علينا، وأنها تفعل على حكم العقل فذلك صحيح، إلا أن ينقل عن حكمه سمع»^(٢).



(١) بيان المختصر (٥٠٢/١)؛ شرح العضد على مختصر ابن الحاجب (٢٥/٢).

(٢) الواضح (١٥٠/٤).



المبحث الخامس

أنواع الاستدلال

تمهيد في تعريف الاستدلال:

الاستدلال لغة: طلب الدليل^(١).

وفي الاصطلاح: يطلق على معنى عام وهو ذكر الدليل نصاً كان أو إجماعاً أو قياساً أو غيره.

ويطلق على معنى خاص وهو المقصود هنا^(٢)، وقد اختلف في تعريفه:

ف قيل: هو المعنى الدال على الحكم على وجه لا يكون نصاً ولا إجماعاً ولا قياساً^(٣).

وقيل: ما يلزم منه الحكم وليس نصاً ولا إجماعاً ولا قياساً^(٤).

وقيل: هو إقامة دليل ليس بنص ولا إجماع ولا قياس^(٥).

(١) لسان العرب (٢٤٨/١١).

(٢) بيان المختصر (٢٥١/٣).

(٣) عرّفه بهذا التعريف الطوفي في علم الجدل في علم الجدل ص ٨١.

(٤) عرّفه بهذا التعريف ابن الجوزي في الإيضاح لقوانين الاصطلاح ص ٣٢.

(٥) عرّفه بهذا التعريف المرداوي في التحبير شرح التحرير (٣٧٣٩/٨)؛ والعراقي في الغيث الهامع شرح جمع الجوامع (٧٩٧/٣)؛ وابن النجار في شرح الكوكب المنير (٣٩٧/٤).

وقيل: هو محاولة الدليل المفضي إلى الحكم الشرعي من جهة القواعد لا من جهة الأدلة المنصوبة^(١).

فيفهم من هذه التعاريف ونحوها أن الاستدلال معناه واسع، ولذلك أدخل بعض العلماء كالسبكي والعراقي والمرداوي الأدلة المختلف فيها في الاستدلال، ووجهوا ذلك بأن كل ما ذكر فيه إنما قاله عالم بطريق الاستدلال والاستنباط، وليس به دليل قطعي ولا أجمعوا عليه^(٢).

قول أبي محمد إسماعيل البغدادى في أنواع الاستدلال:

الاستدلال عند أبي محمد البغدادى يشمل عشرة أنواع، هي: القياس الاقتراني، والاستثنائي، ونفي الحكم لنفي مدركه، ووجود المانع أو فوات الشرط، أو ثبت الحكم لوجود السبب، والتلازم بين حكمين بلا تعيين علة، والاستصحاب، وقول القائل لا فارق بين محل النزاع والإجماع إلا هذا، ولا أثر له، والأصل في المنافع الإذن وفي المضار المنع شرعاً لا عقلاً. وقد نقل هذا القول عنه ابن مفلح^(٣) والمرداوي^(٤).

أقوال العلماء في أنواع الاستدلال:

اختلف العلماء في تعدادهم لأنواع الاستدلال على أقوال كثيرة، وسأذكر منها سبعة أقوال:

القول الأول: أن الاستدلال يشمل ثلاثة أنواع، وهي: التلازم بين حكمين بلا تعيين علة، والاستصحاب، وشرع من قبلنا. واختار هذا القول ابن الحاجب والعضد^(٥) وابن همام الحنفي^(٦).

(١) عرّفه بهذا التعريف القرافي في شرح التنقيح ص ٤٥٠.

(٢) التحرير شرح التحرير (٣٧٣٩/٨)؛ الغيث الهامع (٧٩٧/٣).

(٣) أصول الفقه لابن مفلح (١٤٣٠/٤).

(٤) التحرير شرح التحرير (٣٧٤٥/٨ - ٣٧٤٦).

(٥) مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد (٢٨١/٢).

(٦) تيسير التحرير (١٧٢/٤).



القول الثاني: أن الاستدلال يشمل ستة أنواع، وهي: وجد السبب فثبت الحكم، ووجد المانع وفات الشرط فينتفي الحكم، ونفي الحكم لانتفاء مداركه، والقياس الاقتراني، والقياس الاستثنائي، والاستصحاب. واختار هذا القول الآمدي^(١).

القول الثالث: أن الاستدلال يشمل ثلاثة أنواع، هي: القياس الاقتراني، والقياس الاستثنائي، وقياس العكس. واختار هذا القول المرداوي^(٢) وابن النجار^(٣).

القول الرابع: أن الاستدلال يشمل خمسة أنواع: القياس الاقتراني، والقياس الاستثنائي، ونفي الحكم لنفي مدركه، ووجود المانع أو فوات الشرط، أو ثبت الحكم لوجود السبب. واختار هذا القول ابن حمدان^(٤).

القول الخامس: أن الاستدلال يشمل سبعة أنواع، وهي: القياس الاقتراني، والقياس الاستثنائي، وقياس العكس، والدليل المسمى بالنافي، والاستدلال على انتفاء الحكم بانتفاء دليله، والاقتصار على إحدى المقدمتين اعتماداً على شهرة الأخرى، نحو قولهم: وجد المقتضي أو المانع أو فقد الشرط، والاستقراء.

واختار هذا القول السبكي في جمع الجوامع والمحلي^(٥) والعراقي^(٦) والعبادي^(٧) والزرركشي^(٨).

(١) الإحكام للآمدي (١١٨/٤ - ١٢٦).

(٢) التجبير شرح التحرير (٣٧٤٠/٨ - ٣٧٤١).

(٣) شرح الكوكب المنير (٣٩٧/٤ - ٤٠٠).

(٤) انظر نسبه إليه في: التجبير شرح التحرير (٣٧٤٥/٨).

(٥) شرح المحلي على متن جمع الجوامع (٣٤٢/٢).

(٦) الغيث الهامع شرح جمع الجوامع (٧٩٨/٣ - ٧٩٩).

(٧) الآيات البينات (٢٣٩/٤ - ٢٤٤).

(٨) تشنيف المسامع بجمع الجوامع (٤٠٩/٣ - ٤١٦).

القول السادس: أن الاستدلال يشمل خمسة أنواع، وهي: قياس العكس، والدليل المسمى بالباقي، والاستدلال على انتفاء الحكم بانتفاء مدركه، والاقتصار على قولنا: وجد المقتضي فيوجد الحكم أو المانع أو فقد الشرط فينتفي، والاستقراء.

واختار هذا القول السيوطي^(١).

القول السابع: أن الاستدلال يشمل خمسة عشر نوعاً، وهي: الدليل الملقب بالنافي، ووجد السبب فيوجد الحكم، وشرط الحكم منتفٍ فينتفي، والتلازم، والاستدلال بالمقدمات الكلية، وقولهم: تصرف صدر من أهله في محله فكان صحيحاً، وقياس الدلالة، وقولهم علة الحكم أو مناط الحكم في محل الإجماع موجود في محل النزاع، وأن يقال: استويا في الموجب فيستويان في الموجب، وأن يقال: لا فارق بين محل النزاع ومحل الإجماع إلا كذا ولا أثر له فيجب التسوية بينهما، وأن يقال في نفي الحكم: لا نص ولا إجماع ولا قياس فلا حكم، وقولهم: لم يوجد السبب فلا يثبت الحكم، وقولهم: لم يأت بالواجب فلا يخرج عن عهده، ووجد المانع فلا يثبت الحكم، ويلزم من إثبات الحكم إلغاء وصف مجمع عليه أو معتبر فلا يصار إليه.

وهذه الأنواع ذكرها الطوفي في عَلم الجدل في علم الجدل، ونقلها عن ابن المعمار البغدادي في كتابه المسمى: «كتاب المناظرات في الأسئلة والاعتراضات على أنواع الاستدلالات»^(٢).

وذكر الدكتور/علي العميريني للاستدلال ثلاثة عشر نوعاً، هي:

الاستصحاب.

(١) شرح الكوكب الساطع في نظم جمع الجوامع ص ٤٤٣ - ٤٤٤.

(٢) عَلم الجدل في علم الجدل ص ٨٢ - ٨٩.



- الاستحسان .
- مذهب الصحابي .
- العرف .
- المصلحة المرسله .
- سد الذرائع .
- شرع من قبلنا .
- دلالة السياق .
- الاستقراء .
- دلالة الاقتران .
- النافي للحكم .
- الاستدلال بعدم الدليل .
- الإلهام^(١) .



(١) انظر تفصيل الكلام على هذه الأنواع في كتاب: الاستدلال عند الأصوليين، للدكتور:
علي العميريني ص ٦٥ - ٢٣٠.

المبحث السادس

شرع من قبلنا

من الأدلة المختلف فيها ما ثبت في شرع من مضى من الأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم - هل كان النبي ﷺ متعبداً بعد البعثة بشرع مَنْ قبله؟ وهل يكون شرعاً لنا حتى يستدلَّ به في أحكام شرعنا إذا لم نجد دليلاً يقرره ولا ورد ما ينسخه؟ أو ليس بشرع لنا حتى يأتي في شرعنا ما يقرر ذلك الحكم؟^(١).

وقبل ذكر الخلاف سأبدأ بذكر قول أبي محمد البغدادي.

قول أبي محمد البغدادي:

ذهب أبو محمد البغدادي إلى أنه شرع لم ينسخ فيعلمنا لفظاً. وقد نقل هذا القول عنه شيخ الإسلام وابن مفلح والمرداوي وابن النجار^(٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وعلى ما ذكر أبو محمد البغدادي في جده، وذكره القاضي في أثناء المسألة كما ذكره أبو محمد وهو: أن الحكم إذا ثبت في الشرع لم يجوز تركه حتى يرد دليل نسخه، وليس في نفس بعثة النبي ﷺ ما يوجب نسخ الأحكام التي قبله، فإن النسخ إنما يكون عند التنافي، ولأنه شرع مطلق فوجب أن يدخل فيه كل مكلف إذا لم ينسخ

(١) التعبير شرح التحرير (٣٧٦٧/٨).

(٢) شرح الكوكب المنير (٤١٣/٤).



كشع نبينا، ولأن نبينا كان قبل بعثته متعبداً فدلّ على أنه كان مأموراً بشع من قبله».

ثم قال: «والذي ذكره أبو محمد أنه ثابت في حقنا استصحاب الحال؛ لأنه شرع شرعه الله ولم ينسخه، وعلى هذا يكون ثبوته في حقنا لشمول الحكم لنا لفظاً»^(١).

وقال ابن مفلح: «فعلى هذا: هو شرع لنا ما لم ينسخ، قال القاضي: من حيث صار شرعاً لنبيّنا لا من حيث كان شرعاً لمن قبله، وذكر - أيضاً كما ذكر أبو محمد البغدادي من أصحابنا -: أنه شرع لم ينسخ فيعمنا لفظاً»^(٢).

وقال المرداوي: «وذكر القاضي - أيضاً كما ذكره أبو محمد البغدادي من أصحابنا - أنه شرع لم ينسخ فيعمنا لفظاً»^(٣).

أقوال العلماء في المسألة:

تحرير محل النزاع:

اتفق العلماء على أن شرع من قبلنا إذا ورد ناسخه في شرعنا فليس شرعاً لنا، وإن لم يرد له ناسخ في شرعنا، فاختلفوا هل النبي ﷺ متعبّد بعد البعثة بشع من قبله، على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن النبي ﷺ بعد البعثة تعبد بشع من قبله، وهو رواية عن الإمام أحمد^(٤)، واختاره أبو الحسن التميمي^(٥) والقاضي أبو يعلى^(٦)

(١) المسودة ص ١٨٥ - ١٨٦.

(٢) أصول الفقه لابن مفلح (١٤٤١/٤).

(٣) التحبير شرح التحرير (٣٧٧٨/٨).

(٤) العدة (٧٥٣/٣ - ٧٥٦)؛ أصول الفقه لابن مفلح (١٤٤٠/٤)؛ التحبير شرح التحرير (٣٧٧٧/٨).

(٥) العدة (٧٥٦/٣)؛ أصول الفقه لابن مفلح (١٤٤٠/٤).

(٦) العدة (٧٥٦/٣).

وابن عقيل^(١) وأبو محمد البغدادي^(٢) وابن قدامة^(٣) وشيخ الإسلام ابن تيمية^(٤) وابن مفلح^(٥) والبعلي^(٦) والمرداوي^(٧) وابن النجار^(٨)، وهو مذهب الإمام الشافعي^(٩)، وأكثر أصحابه^(١٠)، والحنفية^(١١) والمالكية^(١٢).

القول الثاني: أن النبي ﷺ لم يتعبد بعد البعثة بشرع من قبله، وليس بشرع لنا، وهو رواية ثانية للإمام أحمد^(١٣)، واختاره أبو الخطاب^(١٤) والآمدي^(١٥) والأشعرية^(١٦) والمعتزلة^(١٧).

القول الثالث: الوقف، حكاه ابن القشيري^(١٨).

(١) الواضح (١٧٠/٤).

(٢) المسودة ص ١٨٥؛ أصول الفقه لابن مفلح (١٤٤١/٤)؛ التحبير شرح التحرير (٣٧٦٧/٨).

(٣) روضة الناظر (٥١٧/٢).

(٤) المسودة ص ١٨٣ - ١٨٤.

(٥) أصول الفقه لابن مفلح (١٤٤٠/٤).

(٦) المختصر في أصول الفقه ص ١٦١.

(٧) التحبير شرح التحرير (٣٧٧٨/٨).

(٨) شرح الكوكب المنير (٤١٢/٤).

(٩) البرهان (٥٠٣/١)؛ الغيث الهامع شرح جمع الجوامع (٨٠٩/٣).

(١٠) التبصرة ص ٢٨٥؛ البحر المحيط (٤٢/٦)؛ والمصدرين السابقين.

(١١) أصول السرخسي (٩٩/٢)؛ ميزان الأصول ص ٤٦٩؛ كشف الأسرار (٢١٢/٣).

(١٢) اختاره من المالكية ابن الحاجب، ونسبه القرافي لأكثر المالكية.

انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد (٢٨٧/٢)؛ شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٢٩٦.

(١٣) العدة (٧٥٦/٣)؛ التمهيد (٤١١/٢)؛ أصول الفقه لابن مفلح (١٤٤٢/٤)؛ التحبير شرح التحرير (٣٧٨٠/٨).

(١٤) التمهيد (٤١١/٢ - ٤١٢).

(١٥) الإحكام للآمدي (١٤٠/٤).

(١٦) انظر نسبه لهم في: الإحكام للآمدي (١٤٠/٤)؛ أصول الفقه لابن مفلح (١٤٤٢/٤).

(١٧) المعتمد (٩٠١/٢).

(١٨) ذكر الزركشي في البحر المحيط (٤٤/٦) أن القول بالوقف حكاه ابن القشيري.



أدلة قول أبي محمد البغدادي، وهو القول الأول:
الدليل الأول: قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ أَفْتَدَةً﴾
 [الأنعام: ٩٠].

وجه الاستدلال: ذكر الله أنبياءه إبراهيم وإسماعيل وإسحاق وغيرهم،
 وأخبر أنه هداهم، وأمر باتباعهم فيما هداهم به، والأمر يقتضي
 الوجوب^(١).

الدليل الثاني: قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا
 النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ
 اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلَا تَخْشَوُا النَّكَاسَ وَأَخْشَوْا وَلَا تَشْرَوْا بِمَا آتَيْنَا نَفْسًا
 قَلِيلًا وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤].
 وجه الاستدلال: أن الله جعل التوراة مستنداً للمسلمين في الحكم،
 والتوراة مما أنزله الله وتوعد من لم يحكم بها^(٢).

الدليل الثالث: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ
 حَنِيفًا﴾ [التحل: ١٢٣].

وجه الاستدلال: أمره سبحانه باتباع ملة إبراهيم وهي من شرع من
 قبله، ثم أمره سبحانه بالإخبار بذلك بقوله: ﴿قُلْ إِنِّي هَدَيْتُ رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ
 مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ١٦١]،
 وذلك يدل على أنه متعبد بشرع من قبله^(٣).

الدليل الرابع: قوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا
 وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا
 تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ
 وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ﴾ [الشورى: ١٣].

(١) العدة (٧٥٧/٣).

(٢) العدة (٧٥٩/٣ - ٧٦٠)؛ شرح مختصر الروضة (١٧٠/٣).

(٣) شرح مختصر الروضة (١٧٠/٣ - ١٧١).

وجه الاستدلال: هذه الآية تدلُّ على أن الشرعين سواء^(١).

الدليل الخامس: عن أنس عن النبي ﷺ قال: «من نسي صلاةً فليصلْ إذا ذكرها لا كفارة لها إلا ذلك» (وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرٍ) [طه: ١٤]^(٢).

وجه الاستدلال: أن النبي ﷺ استدلَّ على وجوب قضاء المنسية عند ذكرها بقوله تعالى: «وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرٍ» [طه: ١٤] وإنما الخطاب فيها لموسى عليه السلام، فاحتج به لأن أمته أمرت كموسى^(٣).

الدليل السادس: عن عمران بن حصين أن رجلاً عضَّ يد رجل فنزع يده ف وقعت ثنيتاه فاختمهما إلى النبي ﷺ فقال: «يعضُّ أحدكم أخاه كما يعضُّ الفحل، لا دية لك» فأنزل الله: «وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ» [المائدة: ٤٥]^(٤).

الدليل السابع: في صحيح البخاري قال: حدثني حميد أن أنساً حدثهم أن الربيع وهي ابنة النضر كسرت ثنية جارية، فطلبوا الأرش وطلبوا العفو فأبوا، فأتوا النبي ﷺ فأمرهم بالقصاص فقال أنس بن النضر: أتكسر ثنية الربيع يا رسول الله؟! لا والذي بعثك بالحق لا تكسر ثنيتها، فقال: «يا أنس، كتاب الله القصاص»، فرضي القوم وعفوا، فقال النبي ﷺ: «إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرَهُ»^(٥).

(١) شرح مختصر الروضة (١٧١/٣).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٢١٠/١)، كتاب مواقيت الصلاة، باب من نسي صلاةً فليصلْ إذا ذكرها، رقم الحديث ٥٩٧؛ وأخرجه مسلم في صحيحه (٤٧٧/١)، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب قضاء الصلاة، رقم الحديث ٦٨٤.

(٣) شرح مختصر الروضة (١٧١/٣)؛ التحبير شرح التحرير (٣٧٨٣/٨).

(٤) أخرجه الترمذي في سننه (٢٠/٤)، كتاب الديات، باب ما جاء في القصاص، رقم الحديث ١٤١٦. وقال الترمذي: «حديث عمران بن حصين، حديث حسن صحيح». وأخرجه النسائي في سننه (٢٨/٨)، كتاب القسامة، باب القود، رقم الحديث ٤٧٥٨.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٦٩/٢)، كتاب الصلح، باب الصلح في الدية، رقم الحديث ٢٧٠٣؛ وأخرجه مسلم في صحيحه (١٣٠٢/٣)، كتاب القسامة، باب إثبات القصاص في الأسنان، رقم الحديث ١٦٧٥.



وجه الاستدلال: أن النبي ﷺ قضى في قصة الربيع بالقصاص في السن، وقال: «كتاب الله القصاص»، وليس في القرآن (السن بالسن) إلا ما حكى فيه عن التوراة بقوله ﷺ: «وَكَلِمَاتُ عَلَيْنَهُمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَاللِّسَنَ بِاللِّسَنِ» [المائدة: ٤٥]، فدلّ على أنه ﷺ قضى بحكم التوراة، ولو لم يكن شرعاً له لما قضى به^(١).

الدليل الثامن: عن ابن عمر (رضي الله عنهما) قال: «أتى النبي ﷺ برجل وامرأة من اليهود قد زنيا، فقال لليهود: «ما تصنعون بهما؟» قالوا: نسخم وجوههما ونخزيهما، قال: «فأتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين» فجاءوا فقال لرجل ممن يرضون: يا أعور، اقرأ، فقرأ حتى انتهى إلى موضع منها فوضع يده عليه، قال: «ارفع يدك»، فرفع يده فإذا فيه آية الرجم تلوح، فقال: يا محمد، إنَّ عليهما الرجم، ولكننا نتكأته بيننا، فأمر بهما فرُجما، فرأيته يجانيء عليهما الحجارة»^(٢).

وجه الاستدلال: أن النبي ﷺ رجع إلى التوراة في الرجم، ولو لم يكن شرعاً له لما رجع إلى التوراة.



(١) شرح مختصر الروضة (١٧١/٣).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٤١٥/٤)، كتاب التوحيد، باب ما يجوز من تفسير التوراة، رقم الحديث ٧٥٤٣؛ وأخرجه مسلم في صحيحه (١٣٢٦/٣)، كتاب الحدود، باب رجم اليهود، رقم الحديث ١٦٩٩.

المبحث السابع

قول الصحابي

تعريف الصحابي:

الصحابي لغةً: مشتق من صحب يصحب صُحْبَةً وصَحَابَةً، أي: عاشره^(١).
 أما تعريف الصحابي اصطلاحاً فقد اختلف في تعريفه، وأرجح هذه التعاريف: «أنه من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على الإسلام» وهو مذهب جمهور العلماء من المحدثين وبعض الأصوليين^(٢).
 وذكر الحافظ ابن حجر أن هذا التعريف هو أصح ما وقف عليه^(٣).

قول أبي محمد البغدادي في حجية قول الصحابي:
 ذهب أبو محمد البغدادي إلى أن قول الصحابي ليس بحجة. وقد نقل هذا القول عنه المجد ابن تيمية في «المسودة»^(٤) وابن مفلح^(٥) والمرداوي^(٦).

(١) لسان العرب (٥١٩/١).

(٢) الإحكام للآمدي (٩٢/٢)؛ مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد (٦٧/٢)؛ تشنيف المسامع (١٠٤٢/٢)؛ البحر المحيط (٣٠١/٤)؛ الكفاية ص ٩٩، ٩٨؛ فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٣٤٣/٣)؛ تدريب الراوي (٢٠٨/٢ - ٢٠٩).

(٣) الإصابة (٦/١).

(٤) المسودة ص ٣٣٧.

(٥) أصول الفقه لابن مفلح (١٤٥١/٤).

(٦) التحبير شرح التحرير (٣٨٠٤/٨).



أقوال العلماء في حجية قول الصحابي:

تحرير مع النزي:

قول صحابي على صحابي آخر مثله ليس بحجة عليه اتفاقاً، وقول صحابي على غيره تارة ينتشر وتارة لا ينتشر، فإن انتشر ولم ينكر فهو إجماع سكوتي، وإن لم ينتشر فقد اختلف العلماء في حجته^(١) على خمسة أقوال:

القول الأول: أن قول الصحابي حجة مقدّم على القياس، وهو رواية عن الإمام أحمد^(٢)، وهو قول مالك^(٣)، والشافعي في القديم^(٤)، واختاره من الحنابلة أبو بكر عبدالعزيز المعروف بـ «غلام الخلال»^(٥) وابن شهاب العكبري^(٦) والقاضي أبو يعلى^(٧) والموفق ابن قدامة^(٨) والطوفي^(٩)، ونقله أبو يوسف عن أبي حنيفة^(١٠)، وهو قول الرازي والجرجاني^(١١) من الحنفية.

- (١) التعبير شرح التحرير (٣٧٩٧/٨)؛ شرح الكوكب المنير (٤٢٢/٤).
- (٢) العدة (١١٨١/٤)؛ شرح مختصر الروضة (١٨٥/٣)؛ أصول الفقه لابن مفلح (١٤٥٠/٤).
- (٣) شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٤٤٥؛ شرح تنقيح الفصول لأحمد حلولو ص ٤٠١.
- (٤) نسب هذا القول للشافعي في القديم الشيرازي في: التبصرة ص ٣٩٥؛ شرح اللمع (٧٤٩/٢).
- (٥) انظر نسبه له في: المسودة ص ٣٣٦؛ أصول الفقه لابن مفلح (١٤٥٠/٤)؛ التعبير شرح التحرير (٣٨٠١/٨).
- (٦) رسالة في أصول الفقه لأبي علي بن شهاب العكبري الحنبلي ص ١٤١؛ التعبير شرح التحرير (٣٨٠١/٨).
- (٧) العدة (١١٨١/٤، ١١٨٥).
- (٨) روضة الناظر (٥٢٥/٢).
- (٩) شرح مختصر الروضة (١٨٥/٣).
- (١٠) انظر نسبة هذا القول لأبي حنيفة في كتاب أخبار أبي حنيفة وأصحابه ص ١٠ - ١١.
- (١١) أصول السرخسي (١٠٥/٢)؛ كشف الأسرار (٢١٧/٣).

القول الثاني: أنه ليس بحجة، وهو رواية ثانية للإمام أحمد^(١)، واختاره أبو الخطاب^(٢) وابن عقيل^(٣) والفخر إسماعيل البغدادي^(٤)، وهو قول الشافعي في الجديد^(٥) وأكثر الشافعية^(٦) والأشاعرة^(٧) والمعتزلة^(٨) وابن الحاجب من المالكية^(٩) وبعض الحنفية^(١٠).

القول الثالث: أن قول الصحابي حجة إن خالف القياس، أي: أنه حجة فيما لا يدرك قياساً دون ما يدرك بالقياس، واختار هذا القول بعض الحنفية كالكرخي^(١١) والبيزدوي^(١٢) وابن الساعاتي^(١٣).

- (١) انظر هذه الرواية في: العدة (١١٨٣/٤)؛ التمهيد (٣٣٢/٣)؛ المسودة ص ٣٣٧؛ أصول الفقه لابن مفلح (١٤٥٠/٤)؛ التحبير شرح التحرير (٣٨٠٣/٨).
- (٢) التمهيد (٣٣٢/٣).
- (٣) الواضح (٢١٠/٥).
- (٤) المسودة ص ٣٣٧؛ أصول الفقه لابن مفلح (١٤٥١/٤)؛ التحبير شرح التحرير (٣٨٠٤/٨).
- (٥) انظر نسبة هذا القول للشافعي في الجديد في: التبصرة ص ٣٩٥؛ البرهان (١٣٦٢/٢)؛ إجمال الإصابة في أقوال الصحابة للعلائي ص ٣٦؛ البحر المحيط (٥٤/٦).
- (٦) اختاره من الشافعية: الشيرازي والغزالي وفخر الدين الرازي والآمدي وصفي الدين الهندي والأصفهاني، ونسبه الزركشي لأكثر الشافعية. انظر: اللمع ص ٩٤، المستصفى (٤٥١/٢)؛ المحصول (١٧٤/٣/٢)؛ الإحكام للآمدي (١٤٩/٤)؛ نهاية الوصول في دراية الأصول (٣٩٨٦/٨)؛ شرح الأصفهاني على المنهاج (٧٧١/٢)؛ البحر المحيط (٥٤/٦).
- (٧) انظر نسبته لهم في: الإحكام للآمدي (١٤٩/٤)؛ نهاية الوصول في دراية الأصول (٣٩٨١/٨).
- (٨) المعتمد (٥٤٠/٢)؛ شرح العمدة (٢٥٨/١).
- (٩) مختصر ابن الحاجب (٢٨٧/٢).
- (١٠) كشف الأسرار (٢١٧/٣)؛ فواتح الرحموت (١٨٦/٢).
- (١١) نسب هذا القول له ابن الساعاتي في بديع النظام (٦٧٣/٢).
- (١٢) كشف الأسرار عن أصول البيزدوي (٢١٨/٣).
- (١٣) نهاية الوصول إلى علم الأصول، المعروف ببديع النظام لابن الساعاتي الحنفي (٦٧٣/٢).



القول الرابع: أن الحجة قول الخلفاء الراشدين فقط، وقد ذكر هذا القول بعض الأصوليين دون نسبته لأحد^(١).

القول الخامس: أن الحجة قول أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وقد ذكر هذا القول بعض الأصوليين دون نسبته لأحد^(٢).

أدلة قول أبي محمد إسماعيل البغدادي، وهو القول الثاني:
الدليل الأول: قوله تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الحشر: ٢].

وجه الاستدلال: أمر بالاعتبار، وذلك ينافي التقليد.

الدليل الثاني: قوله تعالى: ﴿فَإِنْ نَزَعْنَاهُ مِنْ شَيْءٍ قَدْ دَوَّهَ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾

[النساء: ٥٩].

وجه الاستدلال: أوجب الرد عند الاختلاف إلى الله والرسول، فلو كان الرد إلى قول الصحابي أو مذهبه مدركاً من مدارك الأحكام لذكره، وإلا لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة، ولأن الرد إلى الصحابي ترك للرد إلى الله ورسوله، فيكون تركاً للواجب.

الدليل الثالث: أن الصحابة أجمعوا على جواز مخالفة كل واحد من آحاد الصحابة، ولم ينكر أحد من الخلفاء الراشدين على من خالفه، فلو كان مذهب الصحابي حجة لما كان كذلك، ولكان ينكر كل منهم على من خالفه.

الدليل الرابع: أن الصحابي من أهل الاجتهاد، والخطأ جائز عليه وفاقاً، فلا يجب الأخذ بقوله كغيره من المجتهدين، وكما لا يجب على المجتهد من الصحابي الأخذ بقوله وفاقاً.

(١) ممن ذكر هذا القول الغزالي والعلاني وابن قدامة والطوفي. انظر: المستصفى (٤٥٠/٢) - ٤٥١؛ إجمال الإصابة في أقوال الصحابة ص ٣٥؛ روضة الناظر (٥٢٦/٢)؛ شرح مختصر الروضة (١٨٦/٣).

(٢) انظر: المصادر السابقة.

الدليل الخامس: أن المجتهد من التابعين متمكن من إدراك الحكم بطريقه، ولا يجوز له التقليد كما في مسائل أصول الدين.

الدليل السادس: أن الصحابة اختلفوا في مسائل كبيرة اختلافاً كثيراً، وذهب كل واحد منهم إلى خلاف مذهب الآخر كما في مسائل الجدل والإخوة، فلو كان مذهب الصحابي حجة للزم أن تكون حجج الله مختلفة متناقضة، فلم يكن اتباع البعض منها أولى من البعض الآخر^(١).

الدليل السابع: أن الصحابي يجوز عليه الخطأ والسهو، ولم تثبت عصمته، فلا حجة في قوله، وقد كان الواحد ربما يجتهد ثم يتبين له الحكم عن النبي ﷺ بخلافه.

الدليل الثامن: أن القياس أصل من أصول الدين، وحجة من الحجج الشرعية، والعمل به عند عدم النص واجب فلا يترك لقول الصحابي^(٢).

مناقشة الأدلة

الجواب عن الدليل الأول: قولهم: إن ذلك ينافي التقليد، نقض بأنه ليس قبول قولهم على وجه التقليد عند القائلين به، بل هو على سبيل الأخذ بمدرك من مدارك الشرع كالأخذ بالنص والقياس وغيرهما من المدارك، فلا يكون الأمر بالاعتبار منافياً لحجتيه^(٣).

أما الدليل الثاني، فقد أجيب عن وجه استدلالهم: بأنه لا يلزم من كون الرد إلى الصحابي مدركاً من مدارك الشرع أن يذكر عقيبهما كما لم يذكر غيرهما من المدارك عقيبهما، ولا نسلم لزوم تأخير البيان عن وقت

(١) انظر الأدلة الستة السابقة في: نهاية الوصول في دراية الأصول للهندي (٣٩٨٣/٨ - ٣٩٨٦)؛ الإحكام للآمدي (١٤٩/٤ - ١٥٢)؛ إجمال الإصابة في أقوال الصحابة ص ٦٧ - ٧١.

(٢) انظر هذين الدليلين في: إجمال الإصابة في أقوال الصحابة ص ٧١ - ٧٢.

(٣) نهاية الوصول في دراية الأصول (٣٩٨٣/٨).



الحاجة حينئذٍ، ولا نسلم أن الرد إلى الصحابي ترك للرد إلى الله ورسوله، وذلك لأن القول باتباع مذهب الصحابي مشروط بعدم معارضته للكتاب أو السنة إلا في تخصيص أو حمل أحد المحملين^(١).

أما الدليل الثالث، فجوابه: بأنه غير دالٍّ على صورة النزاع، فإن صورته أن قولهم أو مذهبهم هل حجة على من بعدهم من التابعين المجتهدين ومن بعدهم أم لا؟ فأما كون الواحد من مجتهدي الصحابة يكون قوله حجة على مثله منهم فليس محل النزاع^(٢).

أما الدليل الرابع: فجوابه: أنه لا يلزم من عدم وجوب العمل بقول الصحابي على صحابي مثله وبقول تابعي على تابعي مثله عدم وجوب العمل بقول الصحابي على التابعي ومن بعده؛ لأن في تلك الصورة التساوي موجود، وفي هذا الذي هو محل النزاع التفاوت موجود في الفضيلة والرتبة، فلا يصح قياس إحدى الصورتين على الأخرى مع ظهور الفرق^(٣).

أما الدليل الخامس، فيجاب عنه: بمنع كون ذلك تقليداً عند القائلين باتباعه، بل إثبات الحكم به إثبات بطريقه كما في إثباته بخبر الواحد والقياس، والفرق بين مسائل أصول الدين وهذه ظاهر؛ لأن مسائل الفروع يعمل فيها بالظن بخلاف أصول الدين^(٤).

أما الدليل السادس، فالجواب عنه: أن اختلاف مذاهب الصحابة لا يخرجها عن كونها حججاً كما في تعارض الخبرين من أخبار الآحاد ونحوها كالقياس، فإن وجد مرجح من خارج عمل به، وإلا كان الوقف أو التخيير، فكذا ما نحن فيه^(٥).

(١) نهاية الوصول في دراية الأصول (٣٩٨٣/٨)؛ إجمال الإصابة في أقوال الصحابة ص ٦٨.

(٢) إجمال الإصابة في أقوال الصحابة ص ٦٩.

(٣) المصدر السابق ص ٧٠.

(٤) إجمال الإصابة في أقوال الصحابة ص ٧١؛ والإبهاج شرح المنهاج (١٩٤/٣).

(٥) نهاية الوصول في دراية الأصول (٣٩٨٦/٨)؛ وإجمال الإصابة في أقوال الصحابة ص ٧٠.

أما الدليل السابع، فالجواب عنه: أنه لا يلزم من عدم العصمة وجواز الخطأ ترك الأخذ بقوله، كما أن المجتهد^(١) من العلماء بعد الصحابة غير معصوم، ويجب على العامي تقليده.

أما الدليل الثامن، فالجواب عنه: أنه لا يلزم من كون القياس حجة ألا يتقدم عليه غيره من الحجج^(٢).



(١) إجمال الإصابة في أقوال الصحابة ص ٧١.

(٢) المصدر السابق ص ٧٢.



الفصل الثاني

أقواله في دلالات الألفاظ

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: الأمر.

المبحث الثاني: حد العام.

المبحث الثالث: دلالة العام.

المبحث الرابع: تخصيص الكتاب بخبر الواحد.

المبحث الخامس: مفهوم الموافقة.

المبحث السادس: الحصر بـ «إنما» ماذا يفيد؟

المبحث الأول

الأمر

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

حد الأمر

اختلف علماء الأصول في تعريف الأمر، وذكروا له عدداً من التعاريف، وسأذكر أشهر هذه التعاريف عند الحنابلة.

التعريف الأول: تعريف أبي محمد إسماعيل البغدادي.

عرّف أبو محمد البغدادي الأمر فقال: «قول يطلب به الأعلى من الأدنى فعلاً أو غيره». وقد نسب له المرداوي في «التحبير»^(١) وابن النجار في «شرح الكوكب المنير»^(٢)، ووافقه في هذا التعريف ابن حمدان^(٣) من الحنابلة.

التعريف الثاني: عرّفه القاضي أبو يعلى^(٤) فقال: «الأمر: اقتضاء الفعل

(١) التحبير شرح التحرير (٢١٦٦/٥).

(٢) شرح الكوكب المنير (١١/٣).

(٣) التحبير شرح التحرير (٢١٦٦/٥).

(٤) العدة (١٥٧/١).



أو استدعاء الفعل بالقول ممن هو دونه». وقريب منه تعريف ابن عقيل، لكنه زاد كلمة (الأعلى) فعرف الأمر: «بأنه: استدعاء الأعلى الفعل بالقول ممن هو دونه»^(١).

الاعتراض على تعريف أبي يعلى:

قال ابن عقيل: «ولا يصح قولنا: ممن هو دونه إلا بعد التصريح بالأعلى؛ لتعود الهاء إليه، وحذف قوم ذكر الأعلى؛ إعادة للهاء إلى مقدر مضمرة، ولا يجوز في الحدود إضمار ولا تقدير»^(٢).

التعريف الثالث: عرّفه أبو الخطاب^(٣) والموفق^(٤) في «الروضة» بأنه: «استدعاء الفعل بالقول على جهة الاستعلاء».

الاعتراض على التعريف:

اعترض الطوفي على هذا التعريف، ورأى عدم الفائدة في قولهم: «استدعاء الفعل بالقول»؛ لأن الفعل قد يستدعى بغير قول، كالإشارة والرمز، فلا يكون الحد جامعاً، ورأى الحذف منه أو الزيادة عليه فقال: «لو أسقط لفظ القول منه لاستقام الحد؛ لأن استدعاء الفعل أعم من أن يكون بقول أو غيره، وكذلك لو قيل: الأمر استدعاء الفعل بالقول أو ما قام مقامه على جهة الاستعلاء، لاستقام أيضاً؛ لأن ما قام مقام القول يتناول الإشارة والرمز»^(٥).



(١) الواضح (١٠٣/١).

(٢) المصدر السابق.

(٣) التمهيد (١٢٤/١).

(٤) روضة الناظر (٥٩٤/٢).

(٥) شرح مختصر الروضة (٣٤٩/٢ - ٣٥٠).

المطلب الثاني

هل يعتبر في الأمر العلو أو الاستعلاء؟

قول أبي محمد البغدادي في المسألة:

اعتبر أبو محمد البغدادي في الأمر العلو، وقد نسب هذا القول له المرداوي في «التحجير»^(١)، وابن النجار في «شرح الكوكب المنير»^(٢).

أقوال العلماء في المسألة:

اختلف العلماء في هذه المسألة على أربعة أقوال:

القول الأول: أن المعتبر في الأمر هو الاستعلاء.

وقد اعتبر ذلك أبو الخطاب^(٣)، والموفق^(٤)، وأبو محمد ابن الجوزي^(٥)، والطوفي^(٦)، وابن مفلح^(٧)، وابن قاضي الجبل^(٨)، وابن برهان^(٩)، والفخر

(١) التحجير شرح التحرير (٢٢٧٣/٥).

(٢) شرح الكوكب المنير (١١/٣).

(٣) التمهيد (١٢٤/١).

(٤) روضة الناظر (٥٩٤/٢).

(٥) الإيضاح لقوانين الاصطلاح ص ١٢٤.

(٦) البلبيل ص ٨٤؛ شرح مختصر الروضة (٣٤٩/٢).

(٧) أصول الفقه لابن مفلح (٦٥٣/٢).

(٨) التحجير شرح التحرير (٢١٧٢/٥)؛ شرح الكوكب المنير (١١/٣).

وابن قاضي الجبل هو: أحمد بن الحسن بن عبدالله بن أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة، المعروف بابن قاضي الجبل، ولد سنة ٦٩٣هـ، وهو أحد تلاميذ شيخ الإسلام ابن تيمية، من مصنفاته: الفائق، في الفقه، توفي سنة ٧٧١هـ.

له ترجمة في: ذيل طبقات الحنابلة (٤٥٤/٢)؛ المقصد الأرشد (٩٥/١).

(٩) انظر نسبه إليه في: التحجير شرح التحرير (٢١٧٢/٥)؛ شرح الكوكب المنير (١١/٣).



الرازي^(١)، والآمدي^(٢)، وابن الحاجب^(٣).

القول الثاني: أن المعتبر في الأمر العلو. وقد اعتبر ذلك أكثر الحنابلة، منهم القاضي^(٤)، وابن عقيل^(٥)، وابن البناء^(٦)، والفخر إسماعيل أبو محمد البغدادي^(٧)، والمجد ابن تيمية^(٨)، وابن حمدان^(٩)، ونسبه ابن عقيل إلى المحققين^(١٠)، واعتبر ذلك أبو إسحاق الشيرازي^(١١)، وأبو الطيب الطبري^(١٢)، وابن الصباغ^(١٣)، وبعض المعتزلة^(١٤)، والقاضي

(١) المحصول (٢٢/٢/١).

(٢) الإحكام للآمدي (٢٠٤/٢).

(٣) مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد (٧٧/٢).

(٤) العدة (١٥٧/١).

(٥) الواضح (٤٥١، ٤٥٠/٢).

(٦) انظر نسبته إليه في: التحيير شرح التحرير (٢١٧٣/٥)؛ شرح الكوكب المنير (١١/٣). وابن البناء هو: الحسن بن أحمد بن عبدالله البغدادي الحنبلي، ولد سنة ٣٩٦ هـ، وهو من تلاميذ أبي يعلى، توفي سنة ٤٧١ هـ.

له ترجمة في: طبقات الحنابلة (٢٤٣/٢)؛ ذيل طبقات الحنابلة (٣٥/١).

(٧) المسودة ص ٨.

(٨) المصدر السابق.

(٩) انظر نسبته إليه في: التحيير شرح التحرير (٢١٧٣/٥)؛ شرح الكوكب المنير (١١/٣). وابن حمدان هو: أحمد بن حمدان بن شبيب بن حمدان الحراني الحنبلي، ولد سنة ٦١٣ هـ، وبرع في الفقه حتى انتهت إليه المعرفة بالمذهب، توفي سنة ٦٩٥ هـ.

له ترجمة في: ذيل طبقات الحنابلة (٣٣١/٢)؛ المقصد الأرشد (٩٩/١).

(١٠) الواضح (٤٥٧/٢).

(١١) اللمع ص ١٢؛ شرح اللمع (١٩١/١).

(١٢) البحر المحيط (٣٤٧/٢).

(١٣) انظر نسبته له في المصدر السابق.

وابن الصباغ هو: عبدالسيد بن محمد بن عبدالواحد ابن الصباغ الشافعي، كان فقيه العراقيين في وقته، توفي سنة ٤٧٧ هـ. من مصنفاته: العدة، في أصول الفقه.

له ترجمة في: طبقات الشافعية لابن السبكي (٢٣٠/٣)؛ وفيات الأعيان (٢١٧/٣).

(١٤) المعتمد (٤٩/١).

عبد الوهاب^(١) في «الملخص»، وقال: «هذا عليه أهل اللغة وجمهور أهل العلم»^(٢).

القول الثالث: اعتبار الاستعلاء والعلو معاً. ونسبه ابن قاضي الجبل إلى الحنابلة^(٣)، وهو قول ابن القشيري^(٤)، ونسبه المرداوي للقاضي عبد الوهاب^(٥).

القول الرابع: عدم اعتبار الاستعلاء والعلو، أي: عدم اشتراط الرتبة، فيصح أمر الأمر لمن هو مثله وفوقه في الرتبة. وهو قول الباقلاني^(٦) وبعض الأشاعرة^(٧)، وحكاه في «المحصول» عن أصحابهم^(٨) وحكي عن المعتزلة^(٩).



(١) هو القاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي، ولد سنة ٣٦٢هـ، وهو شيخ المالكية في عصره. من مصنفاته: الإفادة، والتلخيص، في أصول الفقه، توفي سنة ٤٢٢هـ.

له ترجمة في: الديباج المذهب (٢٦/٢)؛ تاريخ بغداد (٣١/١١).

(٢) البحر المحيط (٣٤٧/٢).

(٣) كما ذكر ذلك المرداوي في التحبير شرح التحرير (٢١٧٥/٥).

(٤) نسبه إليه المرداوي في التحبير (٢١٧٤/٥)؛ وابن النجار في شرح الكوكب المنير (١٢/٣).

وابن القشيري هو: عبدالرحيم بن عبدالكريم بن هوازن القشيري الشافعي، كان إماماً في العلم، وهو من تلاميذ الجويني، توفي سنة ٥١٤هـ.

له ترجمة في: طبقات الشافعية لابن السبكي (٢٤٩/٤)؛ وفيات الأعيان (٢٠٧/٣).

(٥) نسبه إليه الزركشي في البحر المحيط (٣٤٧/٢)؛ والمرداوي في التحبير (٢١٧٤/٥).

(٦) التقريب والإرشاد الصغير (٥/٢).

(٧) المحصول (٤٥/٢/١)؛ الإحكام للآمدي (٢٠٤/٢).

(٨) المحصول (٤٥/٢/١).

(٩) نسبه لهم ابن مفلح في أصوله (٦٥٣/٢)؛ والمرداوي في التحبير (٢١٧٥/٥).



المبحث الثاني

حد العام

اختلف علماء الأصول في حد العام، وسأذكر أشهر هذه الحدود، وأبدأ بتعريف أبي محمد البغدادي:

تعريف أبي محمد إسماعيل البغدادي:

عرّف العام بأنه: «ما دلّ على مسميات دلالة لا تنحصر في عدد».

وقد نقله عنه المرداوي فقال: «وقال ابن المني في جدله الكبير وتلميذه الفخر إسماعيل: ما دلّ على مسميات دلالة لا تنحصر في عدد»^(١).

مناقشة التعريف:

قال المرداوي: «وهو حسن، لكن دخل فيه المعاني، وفيها خلاف»^(٢).

بعض تعاريف العام:

التعريف الأول: عرّفه ابن الحاجب فقال: «ما دلّ على مسميات باعتبار أمر اشتركت فيه مطلقاً»^(٣). فدخل فيه المعاني وفيها خلاف، ودخل فيه المسميات الموجود والمعدوم، وخرج المسمى الواحد والمثنى والنكرة

(١) التعبير شرح التحرير (٢٣١٧/٥).

(٢) المصدر السابق.

(٣) مختصر ابن الحاجب (١٠٠/٢).

المطلقة كرجل، وخرج نحو عشرة بقوله: «اشتركت»، وخرج المعهود بقوله: «مطلقاً»^(١).

التعريف الثاني: عرّفه ابن عقيل في «الواضح» فقال: «والعموم: ما شمل شيئين فصاعداً شمولاً واحداً»^(٢).

التعريف الثالث: قال أبو الخطاب^(٣)، والفخر الرازي^(٤)، وأبو الحسين البصري^(٥): «كلام مستغرق لما يصلح له».

واعترض عليه الآمدي بأنه تعريف للعام بالمستغرق، وهما مترادفان وليس القصد شرح اسم العام ليكون الحد لفظياً بل مسماه بحد حقيقي أو رسمي^(٦).

التعريف الرابع: عرّفه ابن قدامة^(٧) فقال: «العام هو: اللفظ الواحد الدال على شيئين فصاعداً مطلقاً». وقريب منه تعريف أبي محمد ابن الجوزي بأن: «العام ما تناول شيئين فصاعداً»^(٨).

واعترض عليه ابن مفلح بأنه ليس بجامع؛ لخروج لفظ المعدوم والمستحيل؛ لأن مدلولهما ليس بشيء، والموصول لأنه ليس بلفظ واحد؛ لأنه لا يتم إلا بصلته^(٩).

(١) أصول الفقه لابن مفلح (٧٤٨/٢).

(٢) الواضح (٩١/١).

(٣) التمهيد (٥/٢).

(٤) المحصول (٥٣٥/٢/١).

(٥) المعتمد (٢٠٣/١).

(٦) الإحكام للآمدي (٢٨٦/٢).

(٧) روضة الناظر (٦٦٢/٢).

(٨) الإيضاح لقوانين الاصطلاح ص ١٨.

(٩) أصول الفقه لابن مفلح (٧٤٨/٢).



التعريف الخامس: عرّفه الطوفي^(١)، والمرداوي^(٢) بأنه: «اللفظ الدال على جميع أجزاء ماهية مدلوله».

وقد ذكر الطوفي أن هذا الحد مستفاد من التقسيم؛ لأن التقسيم الصحيح يرد على جنس الأقسام ثم يميز بعضها عن بعض بذكر خواصها التي يتميز بها، ثم بين أن هذا الحد هو أجود الحدود فقال: «إن حدّ العام هو أجود حدوده المذكورة؛ لأنه أضبط وأحق؛ إذ هو ناشئ عن تقسيم دائر بين النفي والإثبات، وارد على جنس الأقسام ملحق بفصولها»^(٣).

الترجيح:

المتأمل في التعاريف السابقة للعموم وغيرها من تعاريف يجد أنه لا يخلو تعريف منها من ورود الاعتراض عليه، لكن نجد أن من يعرف العام بتعريف يشمل العموم المعنوي أيضاً؛ فإنّ هذا التعريف يكون شاملاً وجامعاً، وعلى هذا يكون التعريف الراجح هو تعريف أبي محمد إسماعيل البغدادي، وكذلك تعريف ابن الحاجب؛ لأن كلاهما يدخل فيه العموم المعنوي.

سبب الخلاف في تعريف العام:

لعل من أسباب الخلاف في تعريف العام هو الخلاف في العموم، هل هو من عوارض الألفاظ أو المعاني؟

تعمير محل النزاع:

اتفق العلماء على أن العموم من عوارض الألفاظ حقيقة، واختلفوا: هل هو من عوارض المعاني؟ على ثلاثة أقوال:

(١) شرح مختصر الروضة (٤٥٩/٢).

(٢) التجبير شرح التحرير (٢٣١١/٥).

(٣) شرح مختصر الروضة (٤٦٠/٢).

القول الأول: أن العموم من عوارض المعاني حقيقة كما أنه من عوارض الألفاظ حقيقة. وهذا قول القاضي^(١) وشيخ الإسلام^(٢) وابن الحاجب^(٣) وأبي بكر الرازي^(٤).

القول الثاني: أن العموم من عوارض المعاني، لكنه مجاز لا حقيقة. وهذا قول ابن قدامة^(٥) وأبي محمد ابن الجوزي^(٦)، وصححه ابن برهان^(٧)، واختاره الآمدي^(٨)، وذكره عن أصحابهم وجمهور الأئمة.

القول الثالث: أن العموم ليس من عوارض المعاني لا حقيقة ولا مجازاً. حكاه ابن الحاجب^(٩) وهو ظاهر ما حكى عن أبي الخطاب^(١٠).



(١) العدة (٥١٣/٢).

(٢) المسودة ص ٨٨.

(٣) مختصر ابن الحاجب (١٠١/٢).

(٤) الفصول في الأصول للجصاص (٣١/١).

(٥) روضة الناظر (٦٦٠/٢).

(٦) الإيضاح لقوانين الاصطلاح ص ١٨.

(٧) الوصول إلى الأصول (٢٠٣/١).

(٨) الإحكام للآمدي (٢٩١/٢).

(٩) مختصر ابن الحاجب (١٠١/٢).

(١٠) المسودة ص ٨٨.



المبحث الثالث

دلالة العام

تعمير محل النزاع:

دلالة العام على أصل المعنى قطعية بلا خلاف، وإن اقترن به ما يدل على التعميم فدلالته على الأفراد قطعية بلا خلاف أيضاً، نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [غود: ٦]، وإن اقترن به ما يدل على أن المحل غير قابل للتعميم فهو كالمجمل يجب التوقف فيه إلى ظهور المراد منه، نحو قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ [الحشر: ٢٠].

ومحل الخلاف في دلالة العام على كل فرد بخصوصه المتجرد عن القرائن^(١).

قول أبي محمد إسماعيل البغدادي في دلالة العام على كل فرد بخصوصه:
قال أبو محمد الفخر إسماعيل: إن دلالة قطعية. وقد نقل هذا القول

(١) المختصر في أصول الفقه لابن اللحام ص ١٠٦؛ التعبير شرح التحرير (٢٣٣٨/٥)؛ شرح الكوكب المنير (١١٤/٣)؛ شرح المحلي على جمع الجوامع (٤٠٧/١)؛ الغيث الهامع شرح جمع الجوامع (٣٢٥/٢ - ٣٢٦)؛ تشنيف المسامع بجمع الجوامع (٦٥٣/٢ - ٦٥٥).

عنه ابن اللحام^(١)، والمرداوي، قال المرداوي: «قال ابن عقيل والفخر إسماعيل من أصحابنا إن دلالة قطعية»^(٢).

أقوال العلماء في المسألة:

اختلف العلماء في دلالة العام على كل فرد بخصوصه المتجرد عن القرائن على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن دلالة العام على كل فرد بخصوصه بلا قرينة، ظنية. واختاره أكثر الحنابلة^(٣) والمالكية^(٤) ونسبه العراقي والسبكي للشافعية^(٥)، وهو قول الماتريدي^(٦) ومن تبعه من مشايخ سمرقند^(٧).

القول الثاني: أن دلالة العام على كل فرد بخصوصه قطعية. وهو قول ابن عقيل^(٨)، والفخر إسماعيل^(٩)، وحكي رواية عن الإمام أحمد^(١٠)، وحكاها

(١) نقل ذلك ابن اللحام في كتابه: المختصر ص ١٠٦؛ وفي كتابه: القواعد والفوائد الأصولية (٨٧٢/٢).

(٢) التعبير شرح التحرير (٢٣٣٩/٥).

(٣) الواضح (٣٣٩/٣)؛ روضة الناظر (٧٢٨/٢)؛ شرح مختصر الروضة (٥٥٨/٢)؛ مختصر ابن اللحام ص ١٠٦؛ القواعد والفوائد الأصولية (٨٧٣/٢)؛ التعبير شرح التحرير (٢٣٣٨/٥)؛ شرح الكوكب المنير (١١٤/٣).

(٤) شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٢٠٣.

(٥) الغيث الهامع (٣٢٥/٢)؛ جمع الجوامع مع شرح المحلي (٤٠٧/١)؛ البحر المحيط (٢٦/٣).

(٦) الماتريدي هو: محمد بن محمد بن محمود الماتريدي السمرقندي الحنفي، إمام المتكلمين في زمنه، وإليه تنسب الفرقة الماتريدية، له كتاب التوحيد، توفي سنة ٣٣٣هـ. له ترجمة في: الجواهر المضية (٣٦٠/٣)؛ الفوائد البهية ص ١٩٥.

(٧) التقرير والتحرير (٢٣٨/١)؛ تيسير التحرير (٢٦٧/١)؛ فواتح الرحموت (٢٦٥/١).

(٨) انظر نسبته إليه في: المختصر في أصول الفقه ص ١٠٦؛ التعبير شرح التحرير (٢٣٣٩/٥).

(٩) انظر نسبته إليه في المصدرين السابقين.

(١٠) القواعد والفوائد الأصولية (٨٧٣/٢).



الأبياري^(١) عن الشافعي^(٢)، والمعتزلة^(٣)، وهو قول أكثر الحنفية^(٤).

القول الثالث: أن حكم العام التوقف حتى يقوم دليل عموم أو خصوص. ونسبه التفتازاني لعامة الأشاعرة^(٥).

الأحالة

أدلة القول الأول:

الدليل الأول: أن التخصيص بالمترaxي لا يكون نسخاً، ولو كان العام نصاً على أفراد له لكان نسخاً؛ وذلك أن صيغ العموم ترد تارة باقية على عمومها، وتارة يراد بها بعض الأفراد، وتارة يقع فيها التخصيص، ومع الاحتمال لا قطع، بل لما كان الأصل بقاء العموم فيها كان هو الظاهر المعتمد للظن، ويخرج بذلك عن الإجمال^(٦).

الدليل الثاني: أنه لولا ذلك لما جاز تأكيد الصيغ العامة؛ إذ لا فائدة فيه، وقد قال تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠]^(٧).

(١) التحقيق والبيان شرح البرهان (٤٢١/٢). والأبياري هو: علي بن إسماعيل بن حسن بن عطية الأبياري، نسبة إلى أبيار، مدينة قرب الإسكندرية. ولد سنة ٥٥٧ هـ الفقيه المالكي. له: التحقيق والبيان شرح البرهان، توفي سنة ٦١٦ هـ.

له ترجمة في: الديباج المذهب (١٢١/٢)؛ شجرة النور الزكية (١٦٦/١).

(٢) الرسالة ص ٣٤١.

(٣) المعتمد (٣١٦/١).

(٤) أصول السرخسي (١٣٢/١)؛ المغني للخبازي ص ٩٩؛ كشف الأسرار (٢٩٨/١)؛ تيسير التحرير (٢٦٧/١)؛ فواتح الرحموت (٢٦٥/١).

(٥) التلويح إلى كشف حقائق التنقيح (٩١/١).

(٦) شرح الكوكب المنير (١١٥/٣)؛ القواعد والفوائد الأصولية (٨٧٣/٢).

(٧) تشنيف المسامع بجمع الجوامع (٦٥٤/٢).

أدلة قول أبي محمد إسماعيل البغدادي ومن وافقه:
الدليل الأول: أن اللفظ إذا وضع لمعنى كان ذلك المعنى لازماً ثابتاً
 بذلك اللفظ عند إطلاقه حتى يقوم الدليل على خلافه، والعموم مما وضع له
 اللفظ فكان لازماً قطعاً حتى يقوم دليل الخصوص، كالخاص الذي يثبت
 مسماه قطعاً حتى يقوم دليل المجاز^(١).

الدليل الثاني: لو جاز إرادة بعض مسميات العام من غير قرينة لارتفع
 الأمان عن اللغة؛ لأن كل ما وقع في كلام العرب من الألفاظ العامة يحتمل
 الخصوص، فلا يستقيم ما يفهم السامعون من العموم، وعن الشارع؛ لأن
 عامة خطابات الشارع عامة، فلو جوزنا إرادة البعض من غير قرينة لما صحَّ
 منا فهم الأحكام بصيغة العموم^(٢).



(١) التوضيح شرح التنقيح (٩٥/١)؛ التلويح إلى كشف حقائق التنقيح للتفتازاني (٩٥/١).

(٢) انظر: المصدرين السابقين.



المبحث الرابع

تخصيص الكتاب بخبر الواحد

تمير محل النزاع:

يخص الكتاب بالمتواتر إجماعاً، حكاه ابن مفلح^(١) والمرداوي^(٢)، وإنما الخلاف هل يخص بخبر الواحد؟

قول أبي محمد إسماعيل البغدادي في المسألة:

ذهب أبو محمد البغدادي إلى أنه لا يخصص الكتاب بخبر الواحد، وقد نقل هذا القول عنه ابن مفلح^(٣) والمرداوي.

قال المرداوي في ذكره لرواية الإمام أحمد: «وعنه المنع، اختاره الفخر إسماعيل من أصحابنا وغيره، فقال: له ظهور واتجاه»^(٤).

أقوال العلماء في المسألة:

اختلف العلماء هل يخص الكتاب بخبر الواحد؟ على ستة أقوال:

القول الأول: يخص الكتاب بخبر الواحد، وقاله الإمام أحمد^(٥)

(١) أصول الفقه لابن مفلح (٩٥٧/٣).

(٢) التحبير شرح التحرير (٢٦٥٧/٦).

(٣) أصول الفقه لابن مفلح (٩٥٨/٣).

(٤) التحبير شرح التحرير (٢٦٥٧/٦).

(٥) العدة (٥٥١/٢)؛ المسودة ص ١١٩؛ أصول الفقه لابن مفلح (٩٥٧/٣)؛ التحبير شرح

التحرير (٢٦٥٦/٦)؛ شرح الكوكب المنير (٣٦٢/٣).

وأصحابه^(١) ومالك^(٢) والشافعي^(٣) وأصحابهما، وبعض الحنفية^(٤)، ونقله الآمدي^(٥) وابن الحاجب^(٦) عن الأئمة الأربعة.

القول الثاني: أنه لا يجوز التخصيص بخبر الواحد، وهو رواية ثانية للإمام أحمد^(٧) واختاره من الحنابلة الفخر إسماعيل البغدادي^(٨)، ونقله الغزالي^(٩) عن المعتزلة، ونقله ابن برهان^(١٠) عن طائفة من المتكلمين والفقهاء.

القول الثالث: إن خصّ بدليل مجمع عليه جاز وإلا فلا، واختاره عيسى بن أبان^(١١).

القول الرابع: قال الكرخي: إن خصّ قبل ذلك بمنفصل جاز أن يخصّ بالآحاد، وإلا فلا^(١٢).

القول الخامس: يجوز أن يقع التخصيص بذلك ولكن ما وقع^(١٣).
القول السادس: التوقف، وهو مذهب القاضي أبي بكر الباقلاني^(١٤).

- (١) العدة (٥٥١/٢)؛ المسودة ص ١١٩؛ أصول الفقه لابن مفلح (٩٥٧/٣)؛ التحبير شرح التحرير (٢٦٥٦/٦)؛ شرح الكوكب المنير (٣٦٢/٣).
- (٢) شرح تنقيح الفصول ص ٢٠٦، ٢٠٨؛ مفتاح الوصول ص ٥٣٤.
- (٣) التبصرة ص ١٣٢؛ المحصول (١٣١/٣/١).
- (٤) الفصول في الأصول للجصاص (١٤٤/١).
- (٥) الإحكام (٣٢٢/٢).
- (٦) مختصر ابن الحاجب (١٤٩/٢).
- (٧) أصول الفقه لابن مفلح (٩٥٧/٣)؛ التحبير شرح التحرير (٢٦٥٧/٦).
- (٨) انظر نسبته إليه في: المصدرين السابقين.
- (٩) المنحول ص ١٧٤.
- (١٠) الوصول إلى الأصول (٢٦٠/١).
- (١١) الفصول في الأصول للجصاص (١٥٦/١).
- (١٢) حكاة عنه الآمدي في الإحكام (٣٢٢/٢)؛ وابن مفلح في أصوله (٩٥٨/٣)؛ والمرداوي في التحبير (٢٦٥٨/٦).
- (١٣) انظر هذا القول في: التحبير شرح التحرير (٢٦٥٨/٦).
- (١٤) انظر نسبته إليه في: المسودة ص ١١٩؛ والمصدرين السابقين.



أدلة قول أبي محمد البغدادي:

الدليل الأول: أخرج الإمام مسلم بإسناده، قال: حَدَّثَ الشَّعْبِيُّ بِحَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَجْعَلْ لَهَا سَكْنَى وَلَا نَفَقَةً»، ثُمَّ أَخَذَ الْأَسُودُ كَفًّا مِنْ حَصَى فَحَصَبَهُ بِهِ فَقَالَ: وَيْلَكَ، تَحْدُثُ بِمِثْلِ هَذَا، قَالَ عُمَرُ: لَا نَتْرَكَ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّنَا ﷺ لِقَوْلِ امْرَأَةٍ لَا نَدْرِي لَعَلَّهَا حَفِظَتْ أَوْ نَسِيَتْ، لَهَا السَّكْنَى وَالنَّفَقَةُ، قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرِجَنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ [الطَّلَاق: ١] ^(١).

وجه الاستدلال: رد عمر ﷺ خبر فاطمة بنت قيس أنه ﷺ لم يجعل لها سكنى ولا نفقة؛ لتخصيصه لقوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ﴾ [الطَّلَاق: ٦]، ولهذا قال عمر: لا نترك كتاب الله لقول امرأة ^(٢).

الدليل الثاني: العام قطعي، والخبر ظني، لا سيما إن ضعف بتخصيصه ^(٣).

مناقشة الأدلة:

أجيب عن الدليل الأول: أَنَّ رَدَّ عُمَرَ ﷺ لِحَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ إِمَّا أَنْ يَكُونَ لَتَرُدُّهُ فِي صَحْتِهِ أَوْ مَخَالَفَتِهِ سَنَةً عِنْدَهُ، وَلِهَذَا فِي مُسْلِمٍ: لَا نَتْرَكَ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّنَا لِقَوْلِ امْرَأَةٍ لَعَلَّهَا حَفِظَتْ أَوْ نَسِيَتْ ^(٤).

أما الدليل الثاني فيمكن أن يجاب عنه بأن دلالة ظنية والتخصيص فيها والخبر دلالة قطعية.



(١) صحيح مسلم (١١١٩/٢)، كتاب الطلاق، باب: المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها، رقم الحديث ١٤٨٠.

(٢) أصول الفقه لابن مفلح (٩٥٩/٣)؛ التخبير شرح التحرير (٢٦٥٩/٦، ٢٦٦٠).

(٣) انظر: المصدرين السابقين.

(٤) أصول الفقه لابن مفلح (٩٦٠/٣)؛ التخبير شرح التحرير (٢٦٥٩/٦ - ٢٦٦٠).

المبحث الخامس

مفهوم الموافقة

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

دلالة مفهوم الموافقة

ذكر علماء الأصول هذه المسألة في بحثهم لمفهوم الموافقة، واختلفوا هل دلالة مفهوم الموافقة مستفادة من اللفظ أو من القياس، وبعضهم قال: هل يسمى قياساً أم لا؟ وقبل ذكر الخلاف في المسألة سأذكر قول أبي محمد البغدادي.

قول أبي محمد إسماعيل البغدادي:

ذهب أبو محمد البغدادي إلى أن مفهوم الموافقة قياس جلّي. وقد نقل عنه هذا القول المجد في «المسودة»^(١)، والمرداوي في «التحبير شرح التحرير»^(٢).

(١) المسودة ص ٣٤٨.

(٢) التحبير شرح التحرير (٢٨٨٦/٦).



أقوال العلماء في المسألة:

اختلف العلماء في دلالة مفهوم الموافقة هل هي لفظية أو قياس، على قولين:

القول الأول: أن دلالة لفظية، نص عليه الإمام أحمد في مواضع^(١)، واختاره القاضي أبو يعلى^(٢) وابن عقيل^(٣) والمجد في «المسودة»^(٤) والمرداوي^(٥) وابن النجار^(٦)، واختاره أيضاً الحنفية^(٧) والمالكية^(٨) وبعض الشافعية^(٩) وجماعة من المتكلمين والظاهرية^(١٠)، ونقله سليم في «التقريب» عن المتكلمين بأسرهم من الأشعرية^(١١) والمعتزلة^(١٢).

القول الثاني: أنه قياس جلي، وهو قول الشافعي^(١٣) وأكثر

- (١) العدة (١٣٣٦/٤)؛ المسودة ص ٣٨٩؛ أصول الفقه لابن مفلح (١٠٦١/٣)؛ التعبير شرح التحرير (٢٨٨٢/٦).
- (٢) العدة (١٣٣٣/٤ - ١٣٣٦).
- (٣) الواضع (٢٥٨/٣).
- (٤) المسودة ص ٣٨٩.
- (٥) التعبير شرح التحرير (٢٨٨٢/٦).
- (٦) شرح الكوكب المنير (٤٨٣/٣).
- (٧) أصول السرخسي (٢٤١/١)؛ تيسير التحرير (٩٤/١)؛ كشف الأسرار (٧٣/١)؛ فواتح الرحموت (٤٠٨/١).
- (٨) إحكام الفصول للباجي ص ٥٠٨؛ مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد (١٧٣/٢)؛ شرح تنقيح الفصول ص ٥٤.
- (٩) التبصرة ص ٢٢٧؛ المستصفى (٤١٢/٣)؛ الإحكام للآمدي (٦٨/٣)؛ شرح المحلي على جمع الجوامع (٢٤٣/١)؛ البحر المحيط (١٠/٤).
- (١٠) الإحكام لابن حزم (٣/٧).
- (١١) المحصول (٣٢٠/١/١)؛ الإحكام للآمدي (٩٦/٣).
- (١٢) المعتمد (٣١٩/١).
- (١٣) الرسالة ص ٥١٥، ٥١٦.

أصحابه^(١)، واختاره من الحنابلة أبو الحسن الخري^(٢) وابن أبي موسى^(٣) والجوزي^(٤) وأبو الخطاب^(٥) والحلواني^(٦) والفخر إسماعيل^(٧) والطوفي^(٨).

أدلة قول أبي محمد إسماعيل البغدادي:

الدليل الأول: أنه لم يلفظ به وإنما حكم بالمعنى المشترك، فهو من باب القياس قيس المسكوت على المذكور قياساً جلياً؛ فإنه إلحاق فرع بأصل لعله مستنبطة فيكون قياساً شرعياً لصدق حذّه عليه^(٩).

الدليل الثاني: أن المنع من التأفيف مثلاً لو دلّ على المنع من الضرب والشتم لفظاً لدلّ عليه إما بحسب الوضع اللغوي أو بحسب الوضع العرفي، والأمران باطلان فبطل القول بدلالته لفظاً، أما الأول فلأن التأفيف غير

(١) التبصرة ص ٢٢٧؛ المحصول (٣٢٠/١/١)؛ الإحكام للآمدي (٦٨/٣)؛ شرح المحلي على جمع الجوامع (٢٤٢/١)؛ البحر المحيط (١٠/٤).

(٢) نسبه إليه القاضي في العدة (١٣٣٧/٤)؛ أصول الفقه لابن مفلح (١٠٦٣/٣)؛ وابن اللحام في المختصر ص ١٣٢.

والخري هو: أبو الحسن الخري أو الجزري البغدادي الحنبلي، كان له قدم في المناظرة ومعرفة الأصول والفروع، صحب عدداً من المشايخ، من أبرزهم أبو علي النجاد المتوفى سنة ٣٦٠هـ، وكانت له حلقة بجامع القصر، ومن تلاميذه أبو طاهر الغباري المتوفى سنة ٤٣٢هـ. ولم يذكر من ترجم له اسمه أو سنة وفاته. له ترجمة في: طبقات الحنابلة (١٦٧/٢)؛ المقصد الأرشد (١٥٩/٣).

(٣) الإرشاد لابن أبي موسى (١٩/١).

(٤) الإيضاح لقوانين الاصطلاح ص ٢٢.

(٥) التمهيد (٣٩٢، ٢٢٧/٢).

(٦) نسبه إليه ابن مفلح في أصوله (١٠٦٣/٣)؛ وابن اللحام في المختصر ص ١٣٢؛ والمرداوي في التحبير شرح التحرير (٢٨٨٦/٦).

(٧) المسودة ص ٣٤٨؛ التحبير شرح التحرير (٢٨٨٦/٦).

(٨) البلبل ص ١٢٢؛ شرح مختصر الروضة (٧١٧/٢).

(٩) التحبير شرح التحرير (٢٨٨٧/٦)؛ شرح الكوكب المنير (٤٨٦/٣)؛ بيان المختصر (٤٤٢/٢)؛ شرح العضد على مختصر ابن الحاجب (١٧٣/٢).



الضرب، فالمنع من التأفيف لا يكون منعاً من الضرب، والثاني باطل؛ لأن النقل العرفي خلاف الأصل^(١).

الدليل الثالث: أن دلالة عليه لو كانت لفظية لما توقفت معرفتها على معرفة سياق الكلام ومقاصده؛ لأن معرفة المقاصد المعتبرة بالعبارة تتوقف على معرفة دلالة العبارة عليها، فلما توقفت معرفة دلالة العبارة عليها لزم الدور وهو ممتنع؛ لكنها تتوقف فليس إذاً دلالتها لفظية^(٢).

الدليل الرابع: لو كان النهي عن التأفيف نهياً عن الضرب والقتل لفظاً لما حسن النهي عنه مع الأمر بالقتل، كما لا يحسن الأمر بالقتل مع النهي عنه، لكنه قد يحسن فهو إذاً ليس نهياً عنه لفظاً^(٣).

مناقشة الأدلة:

الجواب عن الدليل الأول: أن وجود المعنى المشترك شرط لدلالة الملفوظ على حكم المفهوم من حيث اللغة، ولا يلزم منه أن يكون قياساً؛ لأن القياس دلٌّ على حكم الفرع من حيث المعقول لا من حيث اللفظ، ومن أجل أنه ليس بقياس قال به النافي للقياس^(٤).

الجواب عن الدليل الثاني: أنه لا يلزم من إبطال الدلالة اللفظية الوضعية أصلية كانت أو فرعية إبطال مطلق الدلالة اللفظية حتى يلزم منه أن تكون دلالة قياسية^(٥).

الجواب عن الدليل الرابع: أن النهي عن التأفيف مع الأمر بالقتل إنما يحسن حيث لا قرينة على تحريم القتل، أما إذا كان معه قرينة تحريمه فلا،

(١) المحصول (١٧٠/٢/٢)؛ نهاية الوصول في دراية الأصول (٢٠٤٠/٥).

(٢) نهاية الوصول في دراية الأصول (٢٠٤١/٥).

(٣) المصدر السابق (٢٠٤١/٥)؛ الإحكام للآمدي (٦٨/٣).

(٤) بيان المختصر (٤٤٢/٢)؛ شرح العضد على مختصر ابن الحاجب (١٧٣/٢).

(٥) نهاية الوصول في دراية الأصول (٢٠٤٤/٥).

ونحن ما ادّعينا دلالة لفظاً إلا عند القرينة، فليس هو منافياً للدلالة اللفظية^(١).



المطلب الثاني

أنواع مفهوم الموافقة

ينقسم مفهوم الموافقة إلى قسمين: قطعي، وظني.

أمثلة القسم الأول وهو القطعي:

المثال الأول: ﴿فَلَا تَقُلْ لِّمَنَّا أَفٍّ﴾ [الإسراء: ٢٣].

وجه الاستدلال: في الآية تنبيه بالأدنى وهو التأفيف، على الأعلى وهو الضرب.

المثال الثاني: قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۖ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٨، ٧].

وجه الاستدلال: في الآية تنبيه بالأدنى وهو الذرة، على الأعلى وهو ما فوق ذلك.

المثال الثالث: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلِهَتِهِمْ كُلْمًا إِمًّا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء: ١٠].

وجه الاستدلال: أن الإحراق مساوٍ لأكل مالهم بواسطة الإلتلاف في الصورتين.

(١) نهاية الوصول في دراية الأصول (٢٠٤٤/٥).



المثال الرابع: «وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ» [آل عمران: ٧٥].

وجه الاستدلال: في الآية تنبيه بالأعلى وهو تأدية القنطار، على الأدنى وهو تأدية ما دونه^(١).

المثال الخامس: ما احتجَّ به الإمام أحمد في رهن المصحف عند الذمي، بنهيهِ ﷺ عن السفر بالقرآن إلى أرض العدو؛ مخافة أن يناله العدو^(٢). فهذا قاطع^(٣).

أمثلة القسم الثاني وهو الظني:

المثال الأول: ما احتجَّ به الإمام أحمد في أنه لا شفعة لذمي على مسلم، بقوله ﷺ: «لا تبدأوا اليهود ولا النصارى بالسلام، فإذا لقيتم أحدهم في طريق فاضطروه إلى أضيقه»^(٤). فهذا مظنون^(٥).

المثال الثاني: إذا ردَّت شهادة الفاسق فالكافر أولى بردِّ شهادته؛ إذ الكفر فسق وزيادة^(٦).

قول أبي محمد إسماعيل البغدادي:

نفى أبو محمد إسماعيل البغدادي وجود القطعي في مفهوم الموافقة، واقتصر على الظني.

- (١) التحبير شرح التحرير (٢٨٧٨/٦ - ٢٨٧٩)؛ شرح الكوكب المنير (٤٨٢/٣ - ٤٨٣).
- (٢) هذا الحديث رواه ابن عمر ؓ أخرجه عنه الإمام مسلم في صحيحه (١٤٩١/٣)، كتاب الإمارة، باب النهي أن يسافر بالمصحف إلى أرض الكفار، رقم الحديث ١٨٦٩.
- (٣) العدة (٤٨١/٢)؛ التحبير شرح التحرير (٢٨٨٩/٦).
- (٤) هذا الحديث رواه أبو هريرة ؓ أخرجه عنه الإمام مسلم في صحيحه (١٧٠٧/٤)، كتاب السلام، باب: النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام، رقم الحديث ٢١٦٧.
- (٥) العدة (٤٨١/٢)؛ التحبير شرح التحرير (٢٨٨٩/٦)؛ شرح الكوكب المنير (٤٨٧/٣).
- (٦) التحبير شرح التحرير (٢٨٩٠/٦)؛ شرح الكوكب المنير (٤٨٧/٣).

وقد نقل هذا القول عنه المجد في «المسودة»^(١) وابن مفلح في أصوله، والمرداوي وابن النجار^(٢).

قال ابن مفلح: «وزعم أبو محمد البغدادي من أصحابنا في جدله، ليس فيه قطعي»^(٣)، وقال المرادوي: «وزعم أبو محمد البغدادي الفخر إسماعيل من أصحابنا في جدله أنه ليس فيه قطعي»^(٤).

أقوال العلماء في المسألة.

اختلف العلماء في مفاد مفهوم الموافقة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن مفهوم الموافقة منه ما هو قطعي، ومنه ما هو ظني، واختار هذا القول الطوفي^(٥)، والمجد في «المسودة»^(٦)، وابن مفلح^(٧)، والمرداوي^(٨)، وابن النجار^(٩)، واختاره من الشافعية الغزالي^(١٠)، والآمدي^(١١)، والأصفهاني^(١٢)، والهندي^(١٣)، والزركشي^(١٤).

(١) المسودة ص ٣٤٨.

(٢) شرح الكوكب المنير (٤٨٨/٣).

(٣) أصول الفقه لابن مفلح (١٠٦٤/٣).

(٤) التحيير شرح التحرير (٢٨٩٠/٦).

(٥) شرح مختصر الروضة (٧١٤/٢؛ ٣٥٠/٣).

(٦) المسودة ص ٣٤٧.

(٧) أصول الفقه لابن مفلح (١٠٦٤/٣).

(٨) التحيير شرح التحرير (٢٨٨٩/٦).

(٩) شرح الكوكب المنير (٤٨٦/٣).

(١٠) المستصفى (٥٩٣/٣).

(١١) الإحكام للآمدي (٦٩/٣).

(١٢) بيان المختصر (٤٤٣/٢).

(١٣) نهاية الوصول في دراية الأصول (٢٠٣٣/٥ - ٢٠٣٤).

(١٤) البحر المحيط (٤/٤).



القول الثاني: أن مفهوم الموافقة قطعي، واختار هذا القول ابن قدامة^(١)، والخبازي^(٢)، ونسبه الجويني لمنكري المفهوم.

قال الجويني: «وذهب المنتمون إلى التحقيق من هؤلاء إلى أن الفحوى الواقعة نصاً مقبولة قطعاً»^(٣).

القول الثالث: أن مفهوم الموافقة ظني، واختار هذا القول أبو الحسين البصري^(٤)، وأبو محمد إسماعيل البغدادي^(٥).

دليل قول أبي محمد إسماعيل البغدادي:

أن مفهوم الموافقة ليس فيه قطعي؛ لاحتمال أن يكون المراد في مفهوم الموافقة غير ما علّوه به^(٦).

المناقشة:

هذا القول الذي اختاره أبو محمد إسماعيل البغدادي في نفي القطع في مفهوم الموافقة قول شاذ، والأكثر على خلافه، وليس له وجه صحيح يمكن أن يوجه به هذا القول، وما ذكره من احتمال لا يقوى على نفي القطع فيه.

قال المرداوي - بعد ذكره لقول أبي محمد البغدادي -: «والأكثر على خلافه»^(٧)، وقال ابن النجار - أيضاً -: «والأكثر على خلافه»^(٨).

(١) صرح بذلك ابن قدامة فقال في روضة الناظر (٧٣٢/٢): «فإن الفحوى قاطع كالنص». وقال في موضع آخر (٧٧٤/٢): «ومن سماه قياساً سلم أنه قاطع فلا تضر تسميته قياساً، ولكنه في موضع آخر (٨٣٣/٣)، قال: «إلحاق المسكوت بالمنطوق ينقسم إلى مقطوع ومظنون».

(٢) المغني للخبازي ص ١٥٤.

(٣) البرهان (٤٥١/١).

(٤) المعتمد (٧٧٤/٢ - ٧٧٥).

(٥) المسودة ص ٣٤٨؛ أصول الفقه لابن مفلح (١٠٦٤/٣)؛ التحبير شرح التحرير (٢٨٩٠/٦).

(٦) التحبير شرح التحرير (٢٨٩٠/٦)؛ شرح الكوكب المنير (٤٨٨/٣).

(٧) التحبير شرح التحرير (٢٨٩٠/٦).

(٨) شرح الكوكب المنير (٤٨٨/٣).

وقال الدكتور الشثري - في توجيهه للأقوال الثلاثة -: «يظهر لي أن من رأى أن مفهوم الموافقة قطعي نظر إلى أصل المفهوم، ومن رأى أنه منه ما هو قطعي ومنه ما هو ظني نظر إلى الأفراد الخارجية لمفهوم الموافقة، فمتى تحققنا من وجود العلة في المنطوق به والمسكوت عنه كان قطعياً، ومتى لم نتحقق من ذلك كان ظنياً، وأما القول بظنية جميع مفاهيم الموافقة فلا أرى له وجهاً»^(١).



(١) القطع والظن عند الأصوليين، للدكتور: سعد بن ناصر الشثري (٣٨٤/١).



المبحث السادس

الحصر بـ (إنما) ماذا يفيد

كلمة (إنما) بكسر همزتها وفتحها، تفيد الحصر، لكن هل تفيد نطقاً أو فهماً أو لا تفيد الحصر؟ خلاف بين العلماء.

قول أبي محمد إسماعيل البغدادي في المسألة:

قال أبو محمد إسماعيل البغدادي: (إنما) تفيد الحصر نطقاً.

وقد نقل هذا القول المجد في «المسودة»، وابن مفلح^(١) وابن اللحام^(٢) والمرداوي^(٣) وابن النجار^(٤).

قال المجد في «المسودة»: «وقال الجرجاني الحنفي وأبو حامد من الشافعية: يفيد النفي نطقاً وعملاً به، مع إنكارهما للمفهوم، وكذا ذكره الإمام فخر الدين ابن المنّي في مسألة النية من تعليقه»^(٥).

وقال ابن مفلح: «(إنما) تفيد الحصر نطقاً عند صاحب «التمهيد» و«الروضة» والفخر إسماعيل»^(٦).

(١) أصول الفقه لابن مفلح (١١٠٤/٣).

(٢) المختصر لابن اللحام ص ١٣٥.

(٣) التحرير شرح التحرير (٢٩٥٣/٦).

(٤) شرح الكوكب المنير (٥١٥/٣).

(٥) المسودة ص ٣٥٤.

(٦) أصول الفقه لابن مفلح (١١٠٤/٣).

أقوال العلماء في المسألة:

اختلف العلماء في (إنما) هل تفيد الحصر نطقاً أو فهماً؟ على ثلاثة أقوال:

القول الأول: إنما تفيد الحصر نطقاً عند أبي الخطاب^(١)، والموفق^(٢)، والفخر إسماعيل^(٣)، والغزالي^(٤)، وأبي حامد المروزي^(٥)، والجرجاني^(٦) من الحنفية.

القول الثاني: (إنما) تفيد الحصر فهماً عند القاضي أبي يعلى^(٧)، وابن عقيل^(٨) والحلواني^(٩) وجماعة من الشافعية^(١٠) وجماعة من المتكلمين^(١١).

(١) التمهيد (٢٣/١؛ ٢٠٩/٢).

(٢) روضة الناظر (٧٨٨/٢).

(٣) أصول الفقه لابن مفلح (١١٠٤/٣)؛ التحبير شرح التحرير (٢٩٥٣/٦).

(٤) المستصفي (٤٤٠/٣).

(٥) انظر نسبة هذا القول إليه في: المسودة ص ٣٥٤. والمروزي هو: أحمد بن بشر بن عامر العامري المروزي الشافعي المعروف بالقاضي أبي حامد، من كبار فقهاء الشافعية، من مصنفاته: كتاب الجامع، توفي سنة ٣٦٢هـ.

له ترجمة في: طبقات الشافعية لابن السبكي (٨٢/٢)؛ طبقات الفقهاء للشيرازي ص ١١٤.

(٦) انظر نسبته إليه في: العدة (٤٧٩/٢)؛ المسودة ص ٣٥٤. والجرجاني هو: محمد بن يحيى بن مهدي الجرجاني الحنفي، أحد الفقهاء الأعلام، تفقه على أبي بكر الرازي، توفي سنة ٣٩٨هـ.

له ترجمة في: الجواهر المضية (٣٩٧/٣)؛ الفوائد البهية ص ٢٠٢.

(٧) العدة (٤٧٩/٢).

(٨) الواضح (٢٩٧/٣).

(٩) انظر نسبة هذا القول إليه في: المسودة ص ٣٥٤؛ أصول الفقه لابن مفلح (١١٠٤/٣)؛ التحبير شرح التحرير (٢٩٥٤/٦).

(١٠) البحر المحيط (٥١/٤).

(١١) نسبه للمتكلمين ابن مفلح في أصوله (١١٠٤/٣)؛ والمرداوي في التحبير شرح التحرير (٢٩٥٤/٦).



القول الثالث: أن (إنما) لا تفيد الحصر لا نطقاً ولا فهماً، بل تؤكد الإثبات، واختار هذا القول الطوفي^(١) والآمدني^(٢) وأبو حيان^(٣) وأكثر الحنفية^(٤).

أدلة قول أبي محمد إسماعيل البغدادي، وهو القول الأول:

الدليل الأول: أن ابن عباس رضي الله عنه فهم من قوله ﴿إنما﴾: «إنما الربا في النسبة»^(٥)، حصر الربا في النسبة، حتى إنه كان لا يحرم إلا بيع الربويات نسبية، وكان يجيز التفاضل فيها، حتى سمع النصوص في خلاف ذلك، فرجع وهو عربي فصيح فيكون فهمه للحصر من (إنما) حجة فتكون للحصر^(٦).

(١) البلبل ص ١٢٥؛ شرح مختصر الروضة (٧٤١/٢).

(٢) الإحكام للآمدني (٩٧/٣).

(٣) انظر نسبته إليه في: التحبير شرح التحرير (٢٩٥٤/٦)؛ شرح الكوكب المنير (٥١٦/٣). وأبو حيان هو: محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي الشافعي، ولد سنة ٦٥٤هـ، نحوي لغوي مفسر محدث، من مصنفاته: تفسير البحر المحيط، توفي سنة ٧٤٥هـ.

له ترجمة في: طبقات الشافعية لابن السبكي (٣١/٦)؛ بغية الوعاة (٢٨٠/١).

(٤) تفسير التحرير (١٣٢/١)؛ فواتح الرحموت (٤٣٤/١).

(٥) أخرج البخاري ومسلم عن أبي صالح قال: سمعت أبا سعيد الخدري يقول: الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم، مثلاً بمثل، من زاد أو ازداد فقد أربى، فقلت له: إن ابن عباس يقول غير هذا، فقال: لقد لقيت ابن عباس فقلت له: أرايت هذا الذي تقول، شيء سمعته من رسول الله ﷺ أو وجدته في كتاب الله ﷻ؟ فقال: لم أسمع من رسول الله ﷺ ولم أجده في كتاب الله، ولكن حدثني أسامة بن زيد أن النبي ﷺ قال: «الربا في النسبة». وفي رواية أخرى عند مسلم أن النبي ﷺ قال: «إنما الربا في النسبة».

انظر: صحيح البخاري (١٠٨/٣)؛ كتاب البيوع، باب: بيع الدينار بالدينار، رقم الحديث ٢١٧٨؛ صحيح مسلم (١٢١٧/٣)؛ كتاب المساقاة، باب: بيع الطعام مثلاً بمثل، رقم الحديث ١٥٩٦.

(٦) شرح مختصر الروضة (٧٤٢/٢)؛ أصول الفقه لابن مفلح (١١٠٥/٣)؛ التحبير شرح التحرير (٢٩٥٦/٦).

الدليل الثاني: أن (إنما) مركبة من (إنَّ) و(ما)، فـ (إنَّ) للإثبات، نحو: إنَّ زيداً قائم، و(ما) للنفي، نحو: ما زيد قائم، فأفادا مجتمعين ما أفادا منفردين؛ لأن الأصل بقاء ما كان على ما كان، فيجب بمقتضى ذلك أن تفيد (إنما) إثباتاً، باعتبار (إن)، ونفياً باعتبار (ما)، ثم لا يخلو إما أن تفيد نفي المذكور بعدها وإثبات ما عداها، أو إثبات ما بعدها ونفي ما عداها، والأول باطل بالاتفاق، وإلا لفهم من قولنا: إنما زيد قائم، أن القائم من عدا زيد، وهو باطل، فتعيّن الثاني وهو إثبات المذكور بعد (إنما) ونفي ما عداها وهو المراد بالحصص وهو المطلوب^(١).

مناقشة الأدلة:

الجواب عن الدليل الأول: أن فهم ابن عباس رضي الله عنه حصر الربا في النسيئة، من قوله ﷺ: «إنما الربا في النسيئة» لعله كان لدليل خارج عن الحديث من قياس أو غيره، وإذا احتمل أنه فهم الحصر من لفظ (إنما) وأنه فهمه من غيره، لم يبق فيه دليل على الحصر؛ لأن الاحتجاج بفهم ابن عباس، وفهمه متردد بين ما ذكرناه من الاحتمالين ومع هذه الاحتمالات تضعف دلالته^(٢).

مناقشة الدليل الثاني من وجهين:

الوجه الأول: قولهم: (إن) للإثبات، قلنا: نعم، قولهم: (ما) للنفي، قلنا: لا نسلم؛ وذلك أن (ما) لها أقسام كثيرة ككونها صلة، وموصولة، ونافية، وتعجبية، وشرطية، فتخصيص (إنما) بالنافية من هذه الأقسام تحكم وترجيح من غير مرجح.

الوجه الثاني: سلمنا أن ما في (إنما) للنفي لكن قولكم (إن) و(ما) أفادا مجتمعين ما أفادا منفردين ممنوع، وهو منقوض بـ (لولا) فإنها مركبة

(١) شرح مختصر الروضة (٧٤١/٢).

(٢) المصدر السابق (٧٤٥/٢، ٧٤٦).



من (لو) و(لا)، و(لو) تقتضي امتناع الشيء لامتناع غيره، ولا تقتضي
النفي، ثم بعد التركيب اقتضت معنى ثالثاً وهو امتناع الشيء لوجود
غيره^(١).



(١) شرح مختصر الروضة (٢/٧٤٢ - ٧٤٥).

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبعد:

فقد جاء هذا البحث بنتائج يمكن أن أوجزها في النقاط الآتية:

- ففي التمهيد في المبحث الثاني تبين لنا حياة هذا العالم أبي محمد البغدادي، وأنه قد استفاد من شيخه أبي الفتح ابن المنّي، ولازمه كثيراً حتى إنه أطلق عليه غلام ابن المنّي، ومما يدل على تأثره به أنه وافقه في بعض الآراء، وبرع في الفقه والأصول والخلاف والجدل، وألف تعليقة في الخلاف؛ أسوة بشيخه الذي ألف تعليقة في الخلاف.
- وفي المبحث الثالث من التمهيد تبين لنا - أيضاً - مشاركته الفعالة في الأصول والجدل، وذلك بتأليفه لكتاب «جنة الناظر وجنة المناظر» في الجدل، وهذا الكتاب يشير إليه الحنابلة في مؤلفاتهم، وتبين لنا أثره العلمي؛ حيث كان له حلقة بجامع القصر يجتمع إليه الفقهاء للمناظرة، وكان يدرس أيضاً في منزله.
- وفي الفصل الأول في المبحث الأول رجع أبو محمد البغدادي أن الدليل حقيقة قول الله.
- وفي المبحث الثاني رأى أبو محمد أن الحد أصل كل علم، فمن لا يحيط به علماً لا ثقة له بما عنده.
- وفي المبحث الثالث من الفصل الأول عرّف أبو محمد العبادة بأنها ما أمر به الشارع من غير اطراد عرفي ولا اقتضاء عقلي، وأن تعريفه أرجح نظراً لشموله.



- في المبحث الرابع في حكم فعل النبي ﷺ غير الجبلي مما يقصد به القرية نقل الحنابلة عن أبي محمد قولين في هذه المسألة، قول إنه مندوب، وقول إنه مباح.
- وفي المبحث الخامس من الفصل الأول ذكر أبو محمد للاستدلال عشرة أنواع.
- وفي المبحث السادس من الفصل الأول اختار أبو محمد البغدادي أن النبي ﷺ بعد البعثة قد تعبد بشرع من قبله، وأنَّ شرع من قبلنا شرع لم ينسخ فيعمنّا لفظاً.
- في المبحث السابع من الفصل الأول ذهب أبو محمد البغدادي إلى أن قول الصحابي ليس بحجة، وقوله هذا مرجوح لما ورد على أدلته من مناقشة.
- في المبحث الأول من الفصل الثاني عرف أبو محمد البغدادي الأمر بأنه قول يطلب به الأعلى من الأدنى فعلاً أو غيره، وذلك لأنه اعتبر في الأمر العلو.
- في المبحث الثاني من الفصل الثاني عرف أبو محمد البغدادي العام بأنه ما دلَّ على مسميات لا تنحصر في عدد، وأنه هو التعريف الراجح، وذلك أنه يشمل العموم المعنوي.
- في المبحث الثالث من الفصل الثاني تبين لنا أن أبا محمد البغدادي يرى أن دلالة العام قطعية.
- في المبحث الرابع من الفصل الثاني ذهب أبو محمد البغدادي إلى أنه لا يخصص الكتاب بخبر الواحد، وتبين لنا أن قوله مرجوح.
- في المبحث الخامس من الفصل الثاني ذهب أبو محمد البغدادي إلى أن مفهوم الموافقة قياس جلي، وتبين لنا أن قوله هذا مرجوح، وفي هذا المبحث - أيضاً - ذهب أبو محمد إلى أن مفهوم الموافقة ظني، وتبين لنا أن قوله مرجوح، وذلك لأنه ليس له وجه صحيح يوجه به.

- في المبحث السادس من الفصل الثاني ذهب أبو محمد إلى أن (إنما) تفيد الحصر نطقاً، وأن قوله هذا مرجوح.

هذا، وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا للإخلاص في القول والعمل، وأن يجنبنا الخطأ والزلل، وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

